مجلة دراسات معاصرة؛ دورية دولية نصف سنوية محكّمة تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر

أَثَرُ الصِّفَةِ الغَالِبَة فِي الأَحكَامِ النَّحوِيَّة وَالصَّرفِيَّةِ

د. وائل عبد الأمير الحربي
muradalhab@yahoo.com
كلية الآداب – جامعة بابل – العراق

مُلخَّص البَحث: قَد يَشِيعُ استعمالُ الصِّفةِ في مَوصوفٍ مُحدَّد، ممَّا يُؤدي إلى اختصاصِهَا به، فيكون ذِكْرُهَا مُغنيا عن ذِكْرِه، ومع مرور الزَّمنِ تتحوَّل هذه الصِّفة إلى صِفةٍ غالبةٍ لا تَحتاجُ إلى الموصُوفِ أَصلا. ومِن هُنا جاءَ هذا البَحثُ لِدراسَةِ هذه الظَّاهرةِ للوقوفِ على خصائصِهَا وآثارِهَا في الاستعمالِ والأحكامِ. وَقَد قَسَّمتُ البحثَ على ثلاثةِ مَباحِثَ، كَانَ المبحثُ الأولُ بِعنوانِ: مَفهوم الصِّفةِ الغَالبة، وَدَرستُ فيه هذا المصطلحَ عندَ النَّحويينَ، وَالفَرقَ بينَ الصِّفةِ الغَالبةِ وَحَذفِ الموصُوفِ، وحَركةَ الدَّلالةِ في الصِّفةِ الغَالِبةِ، وَمنزلةَ الصِّفةِ الغَالبةِ في التَّفكيرِ المعجَميِّ. وكانَ المبحثُ الثَّاني بِعنوان: الصِّفة بينَ مَعاييرِ التَّقعيدِ وَمُرونةِ الواقعِ اللُّغويِّ، وَحَاولتُ أن أبيِّنَ فيه مَوقعَ الصِّفةِ الغَالبةِ بينَ الوَصفيَّة وَالاسميَّة وَالعَلميَّة، ممَّا اقتضَى دِراسَةَ: أنواعِ الصِّفة في العَربيَّة لمعرفَةِ محلِّ الصِّفةِ الغَالبةِ مِنهَا، وَالصِّفةِ الغَالبةَ بينَ الوَصفيَّة وَالاسميَّة، وَالصِّفةِ الغَالبة بينَ الوَصفيَّة وَالعَلميَّة. وَجاءَ المبحثُ الثَّالثُ بِعنوانِ: أثر الصِّفةِ الغَالبة في الأَحكامِ النَّحويَّة وَالصَّرفيَّة، وَأردتُ فيه أن أقف على مَنزلةِ الصِّفة الغالبة في التَّفكيرِ التَّقعيديِّ النَّحويِّ وَالصَّرفيِّ. وَخَتمتُ البحثَ بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أَهمَّ النَّتائجِ، وَألحقتُ البحثَ بمُلحقٍ جَمعتُ فيه ما استطعتُ الوقوفَ عليه ممَّا صرَّحَ عُلماءُ العَربيَّةِ بأنَّه صِفةٌ غَالبةٌ.

The effect of dominant character in grammatical and grammatical judgments

It may be used to describe a specific characteristic, which leads to its competence by the mention of the singer is mentioned, and with the passage of time, this property becomes a major character that does not need to be described originally. Therefore this research came to study this phenomenon to determine its properties and effects in use and provisions .

The research was divided into three sections. The concept of dominant character, in which the term was studied in grammatical terms, the difference between the dominant character and the deletion of the descriptive, the movement of significance in the dominant character, and the status of the predominant characteristic of lexical thinking. The second topic was entitled! The quality in the standards of escalation and flexibility of linguistic reality, and tried to show where the dominant position between descriptive and scientific and scientific, which necessitated the study! Types of character in Arabic to determine the place of the dominant characteristic, and the predominant character between descriptive and nominal, and the dominant character between descriptive, nominal and scientific. The third topic came. The effect of dominant character in grammatical and grammatical judgments, and I wanted to stand on the status of predominant character in grammatical and grammatical thinking. , And concluded the research concluded that the most important results, and the search of the annex collected what I can stand it from what the Arab scientists said that it is the most common.

المَبحثُ الأوَّلُ: مَفهومُ الصِّفةِ الغَالبةِ.

المُصطلحُ عند النَّحويينَ: ظَهَرَ استعمالُ (الصِّفة الغالبة)، عَلَى هذا النَّحو، أَوَّلَ مَرَّة عند المبرِّد (ت 285 هـ)، عند حَديثِه عن صيغةِ (فَعالِ) والأَضرُبِ الَّتي تأتي عَلَيها في كلامِ العَرَبِ، إذ بيَّنَ في: (بَاب مَا كَانَ من الْأَسْمَاء المعدُولة على (فعال) أَنَّ صيغةَ (فعال) ((تَكونُ صِفةً غَالبةً حَالَّة مَحل الاسْم؛ كتسميتهم الْمنيةَ حَلاقِ يَا فَتى))[1]. وهو هُنا يُبيِّنُ أَنَّ صيغةَ (فعال) قد تقعُ صفةً غالبةً فتحل محلَّ الاسم وتُغني عنه، كما في تَسميةِ العربِ المنيةَ: حلاقِ.

وقد استعملَ ابنُ السرَّاج (ت316 ه): (الصِّفة الغالبة) في بيانِ الفكرةِ نفسِهَا أيضا، قالَ: ((ويكونُ (فعالٍ) صِفةً غالبةً تحلُّ محلَّ الاسم نحو قولهم للضبع: جَعارِ يا فَتَى، وَللمنيةِ: حَلاقِ ويكونُ في التَّأنيثِ نحو: يا فَساقِ))[2].

وَالمبرّد وابن السراج يَصدران في كلامِهما عَلى (فعالٍ) مِن كلامِ سيبويهِ (ت180 ه) عنها وإنْ لم يُصرِّح، هنا، بِلَفظِ (الصِّفة الغالبة)، فقد بيَّن في باب (باب مَا جاءَ مَعدولا عَن حَدِّه مِن المؤنَّث كَمَا جَاءَ المذكَّر مَعدُولا عَن حَدِّه) أَنَّ ما يَجيءُ مَعدولا في كلامِ العربِ قد يكونُ على أَضرُب مُختلفةٍ، قالَ: ((فَقَد يَجيءُ هذا المعدولُ اسماً للفعلِ، واسماً للوصفِ المنادَى المؤنَّث، كَمَا كانَ فسق ونحوه المذكّر، وَقَد يكونُ اسماً للوَصفِ غير المنادَى وللمصدَرِ وَلا يكونُ إلاَّ مُؤنَّثاً لمؤنَّث. وقد يَجيءُ مَعدولاً كعُمر، لَيسَ اسماً لِصِفةٍ ولا فعلٍ ولا مصدرٍ))[3].

وَقَد عَبَّر عن الصِّفةِ الغَالبة بالمعدُول الَّذي يكونُ اسما للوَصفِ، وَالَّذي مَثَّلَ له بـ(حَلاقِ) المعدول عَن الصِّفَة الغَالبة: (الحالقة) بِالتَّعريفِ، بمعنى: المنيَّة لأنَّها تحلق[4]؛ مُبينا أَنَّ وَزنَ (فَعالِ) المعدُول، هُنا، لَيس مُطّرِدا في الصِّفات نحو: حَلاق، ولا في المصادرِ، نحو: فَجارِ. وَقد استعملَ السيرافيُّ (ت 368 ه): (الصِّفة الغَالِبة) في شَرحِ هذه المسألةِ، إذ أَوضحَ أَنَّ مِمَّا يُبنَى عَلَى الكَسرِ، ((مَا كَانَ مَعدُولا عَن صِفةٍ غَالبة، نحو قولهم: حلاقِ للمنيَّة وَفساق للفَاسقة))[5]. وَقَد استعملَ ابنُ يعيش (ت 643 ه) أيضا تعبيرَ الصِّفة الغَالِبة في وَصفِ نحو: (فساق) و(غدار) و(خباث)، فَجَعَلَها صِفاتٍ غَالبة، وَليست مَعدُولة عَن صِفات غالبة، قالَ: ((هَذا الضَّرب هو الثَّالث من ضُروب (فَعالِ)، وهو أَنْ تكونَ صفةً غالبة، نحو قولك: (يا فَساقِ)، و(يا غَدارِ)، و(يا خَباثِ)، ونحو ذلكَ مِمّا ذكره. وأصلُها (فاعلةٌ)، نحو: (فاسِقة) و(غادِرة) و(خَبِيثة)))[6].

وَيبدو أَنَّ سيبويهِ هو مَن وَضَعَ في كتابه جُذورَ فِكرةِ الصِّفة الغَالبة، وإنْ لم يُصرِّح بالمصطلح نَفسِه، فقد نَثَرَ سيبويهِ في كتابِه أُصولَ هذه الظَّاهرةِ، في مَواضعَ مختلفة، من أَهمها إشارته إلى أَنَّ الصِّفات قد تَجري في كلامِ العربِ مجرى الأَسماءِ، قالَ: ((وربَّما جَرت الصفةُ في كلامِهم مجرى الاسمِ، فإذا كان كذلكَ حَسُنَ. فمن ذلك: الأَبرقُ والأبطحُ وأَشباهُها))[7]. وَمِمَّا يُذكَر أيضا هنا، أَنَّ سيبويه مَثَّل للظَّاهرةِ بـ(الأَبطَح) و(الأَبرَق)، وَهُما مِن أَكثر أَمثلةِ الصِّفة الغَالبة الَّتي دَرَجَ اللاحقونَ بعدَه عَلَى التَّمثيلِ بهما تَوضيحا لِلظَّاهرة[8]. يُضاف إلى هذا أَنَّ سيبويهِ أَسَّس في كلامِه عَن الممنوعِ مِن الصَّرفِ لِتقسيمِ الاسمِ إلى اسمٍ خالِص الاسميَّةِ واسمٍ خالِصِ الوَصفيَّةِ واسمٍ آخرَ يَنتقلُ بَينَهما، قَد يُكسبُه واقعُ الاستعمالِ اللُّغويِّ بعضَ صِفاتِ الاسمِ فيأخذ أَحكامَه تَارةً، وَقَد يُكسبُه الاستعمالُ اللغويُّ بعضَ صِفاتِ الوَصفِ فيأخذ أَحكامَه تَارةً أُخرى. فَقَد وَرَدَ في كتابِ سيبويهِ ما يُؤسِّس لِذلكَ، إذ جَاءَ في كلامِه عَلَى بعض الأَسماءِ الَّتي مُنعت مِن الصَّرفِ، نحو: أَبطَح وَأَجرَع وَأَجدَل، نَظَرا إلى وَزنِ الفِعلِ الَّذي جاءت عَليه وَمَا فِيها مِن دلالةٍ عَلى الوَصفيَّة، لأَنَّها كَانت في الأَصلِ أَوصافا، ثُم أُجريَت مُجرى الأَسماءِ، قالَ: ((كَانَ (الحائض) في الأَصلِ صِفةً لِشيءٍ وَإنْ لم يَستعملُوه؛ كَما أَنَّ (أَبرَق) في الأصل عندهم وصفٌ، و(أَبطَح)، و(أَجرَع)، و(أَجدَل)، فَمَن تَرَكَ الصَّرفَ، وَإن لم يَستعملُوه وَأَجرَوه مجرى الأَسماءِ))[9]. يَرى سيبويهِ، هُنا، أَنَّ نحو (الحائض) و(أَبطَح) و(أَبرَق) و(أَجرَع) كانت، في الأَصلِ، صِفات ثُمَّ صارت أَسماء لِكَثرة الاستعمالِ، وَقَد وَضَّح السيرافيُّ هذه الفِكرةَ، قالَ: ((وَرُبَّما كَثُرت الصِّفة في كلامِهم وَاستُعمِلت، فَأُوقعت مَوقعَ الأَسماءِ، فكأَنَّهم إذا قَالُوا: هذا أَدهَم، فإنَّما يقولون: هذا قَيدٌ أَدهَم، أَو شَيءٌ أَدهَم، كما أَنَّك إذا قُلتَ: هذا أَبطَح، وَأجرَع، فكأَنَّك قُلت: مَكانٌ أَبطَح، ومَكانٌ أَجرَع))[10].

وَقَد سَارَ المبرّد على خُطى سيبويهِ في الإشَارةِ إلى أَنَّ الصِّفةَ قَد تَجري مَجرى الاسمِ في كَلامِ العَربِ، ومِن ثَمَّ تَأخذ حُكمَه، قالَ: ((وَقَالُوا: (الأباطح) و(الأبارق) في جمع (الأبطح) و(الأبرق) لِأَنَّهُمَا وَإن كَانَا نعتين قد أجريا مجْرى الْأَسْمَاء فِي مَعْنَاهَا))[11]، وَهُو هُنا يُمثِّلُ بالمثالَينِ اللَّذينِ ذكَرهما سيبويهِ أَيضا.

وَقَد عَرَّفَهَا الجوهريُّ (ت 393 ه)، في أَثناءِ كَلامِه عَلى كَلِمَة (جَعارِ)، إذ قالَ: ((وجَعَار: اسمٌ للضَّبع، لِكَثرةِ جَعرِهَا. وَإنَّما بُنيتْ عَلَى الكَسرِ- لأَنَّه حَصَلَ فيها العَدلُ والتَّأنيث وَالصِّفَة الغَالبة. وَمعنَى قَولِنا غَالِبة أَنَّها غَلَبت عَلى الموصُوفِ حَتَّى صَارَ يُعرَف بِهَا كَمَا يُعرَف بِاسمِه))[12].

وَقَد أَحْسَنَ أَبو البَقَاء العُكبَريُّ (ت 616 ه) عندَما وَصَف هذا النَّوع مِن الصِّفَة الغَالبة، بِأَنَّها الصِّفَةُ الَّتي لا يَكادُ الاسمُ الموصُوفُ يُذكَر مَعهَا، جَاءَ ذلكَ في كَلامِه عَن ضَوابط جَمع (أَفعل)، قالَ: ((فإِنْ كانَ صِفةً غَالبةً، وَهِي الَّتِي لَا يَكَادُ يُذكَر الموصُوفُ مَعهَا، نَحْو: الأبرق والأبطح))[13]. وَقَد كَرَّر هذا الأَساسَ في كتابٍ آخرَ، عِندَ حَديثِه عَن كَلمةِ (وَابِل) في قَولِه تَعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾[البقرة: 265]، إذ قَالَ: ((وَالْوَابِلُ مِنْ وَبَلَ، وَيُقَالُ أَوْبَلَ فَهُوَ مُوبِلٌ، وَهِيَ صِفَةٌ غَالِبَةٌ لَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ))[14].

وَوَجَدتُ لِلأُستاذِ صَلاح الدِّين الزَّعبلاويِّ، مِن المحدثِينَ، بَحثاً فِي الصِّفَةِ الغَالِبَة[15]، قَصَرَه عَلَى بَابِ الجَمْعِ فَقَط، إذ عَرَضَ فيهِ مَجموعَةً مِن الأَلفاظِ الَّتي جُمِعَت عَلَى غَيرِ القِيَاسِ لأَنَّهَا مِن الصِفَاتِ الغَالِبَة؛ مِمَّا دَفَعَني إلى دِرَاسَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَة، وَالبَحثِ عَن أُصُولِهَا وَتَطَوُّرِهَا فِي التَّفكِيرِ اللُّغوِيِّ العَرَبِيِّ، لِتَكوِينِ مَفهُومٍ دَقِيقٍ لَهَا وَلِلكَشْفِ عَن أَبعَادِهَا وَآثَارِهَا فِي العَرَبِيَّة.

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ وَحَذفُ المَوصُوف: نَودُّ أَن ننطلقَ، هنا، مِن كَلامِ أبي البقاء العكبريِّ السَّابق الَّذي يُشيرُ فيه إلى أَنَّ الصِّفَةَ الغالبةَ لا تَحتاجُ إلى ذِكرِ الموصُوف مَعَها، فَقد يُفهمُ منه أَنَّ الصِّفة الغالبة هِيَ صِفَةٌ حُذِفَ مَوصُوفُها، وَهُنا لابُدَّ أَن نُفرِّقَ بينَ الأَمرينِ وَالظَّاهِرتينِ، وَمَتى يُحذَف الموصُوفُ وَتبقى الصِّفة وَمَتى تَتحوَّل الصِّفةُ إلى صِفَةٍ غَالِبةٍ.

أَشارَ سيبويهِ إلى حَذفِ الموصُوف في تَحليلِه لبعض التَّراكيبِ، مِن ذلكَ مَا جَاءَ في (بَاب يُحذَف المستثنَى فيهِ استخفَافا وَذَلِكَ قَولكَ: لَيسَ غَيرُ، وَلَيسَ إلا) حَيثُ ذَكَر فيهِ شَواهدَ قُرآنيَّةً وَشعريَّةً وَأمثلَةً نَثريَّة مِن كَلام العَربِ قَدَّرَ فِيهَا حَذفَ الموصُوفِ، قالَ: ((وسَمعنَا بَعضَ العَربِ الموثُوقِ بهم يَقولُ: مَا منهم ماتَ حتَّى رأيتُه في حَالٍ كَذا وكَذا، وَإنَّمَا يُريد ما مِنهم واحِدٌ مَات. وَمِثلُ ذلكَ قولُه تَعالَى جَدّه: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[النساء: 159]))[16]. والمحذوفُ في هذهِ التَّراكيبِ هُو الموصُوفُ، كَمَا يَظهرُ مِن تَقديرِ سيبويهِ نفسِه، في: مَا مِنهم مَات بـ: ما منهم وَاحِدٌ مَاتَ، فَقَدَّر مَوصُوفا مَحذوفا هُو: وَاحد، وَقَد بَيَّن سيبويه أَنَّ العَربَ ((حَذَفوا ذلكَ تَخفيفا وَاكتفاءً بِعلمِ المخاطَب وَما يَعني))[17].

في حين نَظَرَ ابنُ جني (ت 392 ه) إلى هذا الموضُوعِ نَظرةً عَقليَّةً مَنطقيَّة تَحتكمُ إلى القياسِ، وَلَيس إلى الوَاقعِ اللُّغويِّ، ومِن ثَمَّ ذَهَب إلى أَنَّ القياسَ يَكادُ يَحظر حَذفَ الموصُوفِ، لأَنَّ حَذفَه يُؤدِّي إلى اللَّبس، لِذَا اشترَطَ لجوازِ حَذفِه أَن يَقومَ عليه الدَّليلُ وَتشهدَ له الحالُ، ((أَلَا تَرى أَنَّكَ إذا قُلتَ: مَررتُ بطويلٍ، لم يَستبن مِن ظاهرِ هذا اللفظِ أَنَّ المرورَ به إنسانٌ دون رُمح أَو ثَوبٍ أَو نحو ذلك. وَإذا كَان كذلكَ كانَ حَذف الموصُوفِ إنَّما هو مَتَى قامَ الدَّليلُ عليه أَو شَهدت الحالُ به، وَكلَّما استبهَمَ الموصُوفُ كانَ حذفُه غيرَ لائقٍ بالحديثِ. وَمِمَّا يُؤكِّد عندك ضعفَ حذفِ الموصُوف وَإقامةِ الصِّفة مقامَه أَنَّكَ تجدُ مِن الصِّفات ما لا يمكنُ حذفُ موصُوفِه، وَذلكَ أَن تَكونَ الصِّفةُ جملةً نحو: مَررتُ برجلٍ قَام أخوه، وَلقيت غُلامًا وَجْهه حَسن. أَلَا تَراكَ لَو قُلتَ: مَررت بقام أخوه، أَو لَقيت وَجْهه حَسن، لم يَحسن))[18]. فَقد قَيَّد ابنُ جني – وَالنحاة مِن بَعده- حَذفَ الموصُوف بِشرُوط، لأَنَّ حَذفَه يُخالِفُ الغَرَض مِن استعمالِ الصِّفةِ وَالموصُوف وَهُو التَّخصيص والتَّخليص والمدْح وَالثَّناء، وَهِي مِن مَقامَات الإسهابِ وَالإطنابِ المخالِفة للحَذف وَالإيجازِ، وَاستدَلَّ عَلَى ضعفِ حَذفِ الموصُوف أَنَّه لا يُحذَف في بعض الصُّور كما في الصُّورةِ التي تَكونُ فيها الصِّفةُ جملةً. وَيُؤكِّد ابنُ يعيش (ت643ه) هَذا، إذ يَقُول: ((اعلمْ أَنَّ الصِّفةَ والموصُوفَ لمَّا كَانَا كَالشَّيءِ الوَاحدِ مِن حَيثُ كَانَ البَيانُ والإيضاحُ إنَّمَا يَحصلُ من مَجموعِهما، كَان القياس أَن لا يُحذَف واحدٌ منهما؛ لأَنَّ حَذفَ أَحدِهما نَقْضٌ للغَرَضِ، وَتَراجُعٌ عمَّا اعتزموه. فَالموصُوفُ القِياسُ يَأبَى حَذْفَه؛ لِمَا ذَكرناه، ولأَنَّه ربَّما وَقَع بحذفه لبسٌ. أَلا تَرى أَنَّكَ إذَا قُلت: (مَررت بطويل)، لم يُعلم من ظاهرِ اللَّفظ أَنَّ المرورَ به إنسانٌ، أَو رُمْحٌ، أَو ثَوْبٌ، ونحوُ ذلك مِمَّا قد يُوصَف بِالطُول؟ إلَّا أَنَّهم قَد حَذفوه إذا ظَهَر أمرهُ، وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه، إمَّا بحالٍ، أَو لفظٍ))[19]. وقد جَعَل الرَّضي (ت 686ه) حَذفَ الموصُوفِ كَثيرا، بِشرطِ أَن يكونَ مَعلوما عندَ المخاطَب وَأَن لا يكونَ نعتُه جملةً أَو ظَرفا، قالَ: ((اعلم أَنَّ الموصُوفَ يُحذَف كَثيرا، إن عُلِم، ولم يُوصَف بِظَرف أَو جُملة))[20]، أَي أن يكونَ النَّعتُ مُفردًا صَالحا لمباشرةِ العَامِل إيَّاه، وَذلكَ لأَنَّ الجملةَ والظَّرفَ غيرُ صالحينِ لمباشرةِ العاملِ الَّذي كَانَ يُباشر المنعُوتَ[21]. وَمرجعُ ذلكَ أَنَّ النَّحويينَ يَنطلقُونَ مِن أَنَّ العَاملَ في الصِّفةِ هُو العَامِل في الموصُوفِ، وَلِذَا لا تَحتاجُ إلى تَكرارِ العَاملِ في الموصُوفِ مع الصِّفةِ، قَال العكبريُّ: ((وَالْعَامِل فِي الصِّفة هُوَ الْعَامِل فِي الْمَوْصُوف لأَنَّهَا هِيَ هُوَ فِي الْمَعْنى، وَلِذَلِك جَازَ أَن يحذف الْمَوْصُوف ويولى الْعَامِل الصّفة فَتَقول: (مَرَرْت بالظريف)؛ وَلَا تكرر الْعَامِل مَعهَا فَلَا تَقول: مَرَرْت بزيد بالظريف))[22]. فَهُمْ يَستندونَ في تَفسيرِ جَوازِ حَذفِ الموصُوف في حَالاتٍ ومَنعه في حَالاتٍ أُخرى إلى نَظريَّة العَامِل الَّتي بَنوا عَليها تَحليلَهم للتَّراكِيبِ النَّحويَّة.

وَقَد خَصَّص جَامعُ العلومِ الأَصفهانيُّ الباقولي (ت 543 ه) بابا لِحَذفِ الموصُوفِ وَإقامَةِ الصِّفة مقامَه في القُرآنِ الكَرِيم، وَهُو البابُ الرَّابعَ عشرَ ((بابُ مَا جَاءَ في التَّنزيلِ وَقَد حُذِفَ الموصُوفُ وأُقيمتْ صِفتُه مقامَه، وَهُو جَائزٌ حَسَن في العَربيَّةِ يُعدُّ مِن جُملةِ الفَصَاحةِ وَالبَلاغَةِ))[23]. وَهُو يَرى أَنَّه جَائزٌ حَسَن وَمِن مَظاهرِ الفَصاحة وَالبَلاغَةِ في الكَلامِ، وَذكَر فيه شَواهِدَ قُرآنيَّة كَثيرةً قَدَّرَ فيها حَذْفَ الموصُوفِ، وَمِن ذلكَ مَثلا قَولُه تَعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: 126]، إذ قَدَّر في الآيةِ مَوصُوفا

مَحذوفا، هو: مَتَاعاً قَلِيلاً، وَاستَدَلَّ عَلى ذَلكَ بمَجِيءِ المحذُوف ظَاهِرا في قَولِه تَعَالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: 77] [24].

نَخلُصُ مِن هَذا إلى نَتيجةٍ مَفادُها: أَنَّه لَيس كُل حَذفٍ للمَوصُوف يُؤدي إلى صِفَة غَالبة، عَلى الرّغم مِن أَنَّ العَكسَ صَحيحٌ وَهو أَنَّ كُل صِفَةٍ غَالبةٍ تَعني حَذفاً للمَوصُوفِ. وَلِذا نجدُ أَنَّ النحويينَ يَذكرونَ الصِّفَة الغَالبةَ بِوَصفِهَا أَحد الأَشكالِ الَّتي يُحذَف فيها الموصُوفُ، ومِن ثمّ فَهُم يَشترطُونَ فيها وُجود مَا يَدلُّ على المحذُوفِ في الكَلام، مِن غَيرِ نَظَرٍ إلى المرحلةِ التَّاريخيَّة الَّتي مَرَّت بها الصِّفَة حَتى شَاعَت وَأَغنَت عَن مَوصُوفها، فإذا ذُكِرت لا يَنصرفُ الذِّهن إلا إلَيه دُون غَيره. وَمِن ذلكَ مَا نجدُه عندَ الزَّمخشريِّ (ت 538 ه)، حيث يَقول: ((وَحَقُّ الصِّفَة أَن تَصحَبَ الموصُوفَ إلا إذا ظَهَر أمرُه ظُهوراً يَستغنى مَعَه عَن ذِكره فَحينئذٍ يَجوزُ تركُه وَإقامة الصِّفة مقامَه، ...، وَقَد يبلغُ مِن الظُّهورِ أَنَّهم يَطرحُونَه رَأساً كَقولهم: الأَجرَع وَالأَبطَح وَالفَارس وَالصَّاحب وَالرَّاكب وَالأَورَق وَالأَطلَس))[25]. وَهِيَ مِن الصِّفاتِ الغَالبةِ الَّتي نَابت عَن الموصُوفِ في الكَلام، الَّتي استغنَت بِسَيرورتِهَا التَّاريخيَّة عن استعمَالِ الموصُوفِ، وَكَأَنَّها أَلقابٌ خَاصَّة بهم لا تُجاوِزهم إلى غَيرِهم. وَقَد كَشَف ابنُ يعيش، في شَرحِه كَلامَ الزَّمخشريِّ السَّابق، عَن فَهمٍ دَقيقٍ لِلُّغة واستعمالِها، إذ فَسَّرَ الصِفَة الغَالِبَة بِأَنَّهَا نَاتجةٌ مِن ظُهورِ أمرِ الموصُوفِ بَينَ المتكلِّم وَالمتلقِّي، حَتَّى يَغدُو مَوضعُه في الكَلامِ وَاضحاً، ممَّا يُغني عَن ذِكْره، وَتكون مُعامَلَة النَّاس في كَلامِهم بِالصِّفَة وَلَيسَ بِالموصُوفِ، قَالَ: ((وَربّمَا ظَهَر أمرُ الموصُوفِ، وَعُرِف مَوضعه، فيُستَغنَى عَن ذِكره أَلبتّة، وَتَقع المُعَاملةُ معَ الصِّفَة، وَتَصير الصِّفةُ كَاسْم الجنسِ الدَّالِّ عَلى مَعنَى الموصُوفِ))[26]. وَلا يفوتُنا، هنا، أَن نَلتَفِتَ إلى إشَارَتِه الذَّكِيَّة بِقَوله: (البتة)، فَفيه تَنبيهٌ عَلى شَرطِ الاضّطِرادِ في استغنَاءِ الصِّفَة الغَالبةِ عَن مَوصُوفِهَا حَتَّى يَصدق عَلَيها هَذا الوَصفُ، لأَنَّ استغنَاءَ الصِّفَة عَن الموصُوفِ في مَوضعٍ مُنفردٍ أَو في مَواضِعَ مَحدودَةٍ، لا يَعني أَنَّها مِن الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ، وَهُو في هَذا يُطوِّر الفِكْرَةَ الَّتي جَاءَ بِهَا الزَّمخشريُّ وَبَنى عَلَيها. وَقَد تَجَلَّى ذَلكَ في تَحلِيلِه لِلأَمثلَةِ الَّتي أَوردَهَا الزَّمخشريُّ، فَبَيَّنَ أَصلَ دَلالتِهَا، ثُم ارتِبَاطَهَا بموصُوفٍ مُعيَّنٍ، وَيُشيرُ إِشَارَةً مُهِمَّةً إلى أَثَرِ الشُّهرَةِ في الاستِغنَاءِ عَن الموصُوفِ بِالصِّفَة لِتَصيرَ صِفَةً غَالِبَةً، وَكَأَنَّ الصِّفَة اسْمُ جِنسٍ عِنْدَه، قَالَ: ((وَذَلكَ نحوُ قَولهم: (الأَجْرَعُ) و(الأَبْطَحُ)، فَالأَجرعُ: مَكَانٌ سَهْلٌ مُستَوٍ لا يُنْبِت، يُقَال: مَكَانٌ أَجرعُ، ورَمْلَةٌ جَرْعاءُ، ثمّ اشتهر المَكانُ بذلك، فعُلم مكانه، وإن لم يُذكَر، فقيل: (الأجرعُ)، إذ لا يوصَف بذلك إلَّا المكانُ. وأمّا (الأبْطَحُ) فالمكان المتَّسِع، ومثلُه البَطْحاءُ، وأصلُه أن يُقال مكانٌ أبطحُ، ثمّ غلبت الصِّفةُ، وَصَارَت كَاسْمِ الجنس،...، ومثلُ ذلك الأَوْرَقُ، والأَطلسُ، فالأورقُ: المُغْبَرُّ اللَّوْن، كَلَوْنِ الرماد، والحَمامةُ وَرْقاءُ للونها، والأطلسُ: أن يَضْرِب إلى الغُبْرة، والذئبُ أطلسُ لَلْونه، فأَصلُهمَا الصِّفةُ. ثمّ ظهر أمرُهما، فَصَارَ الموصُوفُ نِسْيًا منسيًّا))[27]، وفي قَولِه (نِسياً مَنسياً) يَلتفتُ ابنُ يَعيش إلى أَثرِ الزَّمَنِ وَالاستعمَالِ اللُّغويِّ في هَذهِ الظَّاهرة، ذَلكَ أَنَّ الموصُوفَ لا يَصِيرُ نسياً مَنسياً، في لَيلَةٍ وَضُحَاهَا، وَإنَّمَا يَحتَاج أَوَّلا إلى أَن تَختصَّ الصِّفَة بِهَذا الموصُوفِ؛ وَذَلكَ بِأَنْ يَكثُر استعمَالُها مَعَه، ثُمَّ بَعدَ أَنْ تَختصَّ بِهِ يَجب أَن تَذيعَ وَتَشِيعَ وَتَشتهر ثَانياً، لِتَأتِيَ بَعْدَ ذَلكَ مَرحلَةٌ تُغني فِيهَا الصِّفَةُ عَن الموصُوفِ، حَتَّى يُنسَى الموصُوفُ تَماماً، وَكَأَنَّه أُمِيتَ في الوَاقِعِ اللُّغويِّ ثَالثاً.

وممَّا يَجدرُ ذِكره، هُنا، تَفسيرُ الرَّضِيِّ الاسترابَادِيّ لمعنَى الغَلَبَةِ الَّتي تُحَوِّلُ الصِّفَة إلَى عَلَمٍ أَو الَّتي تُغْنِي الصِّفَة عَن الموصُوفِ، لأَنَّه يُؤَكِّدُ مَا سَبَقَ أَن جَاءَ في كَلامِ ابنِ يعيش، إذ قَالَ: ((مَعنَى الغَلَبَة أَن يَكونَ اللَّفظُ في أَصلِ الوَضعِ عَامًّا في أَشيَاء، ثُمَّ يَصيرُ بِكَثرةِ الاستعمَالِ في أَحدِهَا أَشْهَرَ به بِحَيثُ لا يَحتَاجُ لِذَلكَ الشَّيءِ إلى قَرِينَة، بِخلافِ سَائِرِ مَا كَانَ وَاقِعاً عَلَيه،...، فَكَذا أَسودُ، كَانَ عَامًّا في كُلِّ مَا فيهِ سَواد، فَكَثُر استعمَالُه في الحَيَّةِ السَّوداءِ حَتَّى لا يحتاجُ فِيهَا إلى قَرِينَةٍ مِن الموصُوفِ أَو غَيرِه إذَا عَنيت به ذَلكَ النَّوعَ مِن الحَيَّاتِ بِخلافِ سَائِرِ السُّودِ، فَإِنَّه لا بُدَّ لِكُلٍّ مِنهَا إذَا قَصَدتَه مِن قَرِينَةٍ، إما الموصُوف نحو: لَيل أَسوَد، أَو غَيره نَحو: عِندِي أَسوَد مِن الرِّجَال))[28]. وَعَلَيه تَكُونُ الصِّفَةُ الغَالِبَةُ هِيَ المختَصَّة مِن عُمومِ مَعنَاهَا بِشَيءٍ وَاحدٍ، تَغلبُ عَلَيه، وَكَأَنَّهَا تَتَمَاهَى مَعَه دَلاليًّا.

وَلَعَلَّ مِن أَهَمِّ الفُرُوقِ بَينَ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ وَحَذفِ الموصُوفِ هُو مَا نَجدُه في كَلامِ أَبي حَيَّان (ت745ه) عِندَمَا ذَكَرَ أَنَّ مِن مَوَاضِعِ حَذْفِ الموصُوفِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ ((مُسْتَعْمَلَةً اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَهَذَا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، نَحْوَ: الْأَبْطَحِ وَالْأَبْرَقِ))[29]. فَهُوَ يُبَيِّنُ، هُنَا، أَنَّ هَذا النَّوعَ مِن الاستِغنَاءِ عَن الموصُوفِ سَمَاعِي وَلَيسَ قِيَاسِيًّا، لِذَا فَهُو يُحفَظُ وَلا يُقَاسُ عَلَيه.

وَلا بُدَّ أَن نُشيرَ، هنا، إلى أَنَّه لا فَرقَ، مِن حيث التَّأثُّر بالعَوَاملِ، بينَ الصِّفَة الغَالبةِ وَالصِّفَة الَّتي حُذِفَ مَوصُوفها، إذ يَقَع أَثرُ العَاملِ عَلَى الصِّفَة الَّتي حُذِف مَوصُوفها، إذَا ظَهَر المعنَى وَلم يكُن في الحذْفِ لَبْسٌ، فعندَمَا تَقولُ: رَأيتُ الكريمَ، تكون الصِّفَة مَنصُوبة بِالفِعلِ، وَكذلكَ في حَالةِ الصِّفَة الغَالبةِ فَهِي تَتأثّر بِالعَاملِ

أَيضاً، فتقول: جَاوَزت البَطحَاءَ وَمَررتُ بالبَطحَاءِ، فَيدخُل عَلَيها العَاملُ مِن غَير ذِكْرِ الموصُوفِ أيضاً وَتأخذ إعرابَه. وَإِنْ كَانت الصِّفةُ الغَالبةُ أَكثَرَ قَبولاً لمباشرةِ العَواملِ لها مِن الصِّفةِ الَّتي حُذِفَ مَوصُوفُها، لأَنَّ الصِّفَةَ في هذهِ الحالةِ يُشتَرَطُ فيها اختِصَاصُها بالموصُوفِ، وَهَذا مَا نَلمسُه في كَلامِ أَبي حَيَّان في تَوجيهِ كَلمةِ (الجَوارِ) في قَولِه تَعَالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ [الشورى: 32]، إِذْ أَجَازَ أَبو حَيَّان فيهَا وَجهين، قَدَّرَ في الوَجْهِ الأَوَّلِ مَوصُوفاً، وَحَملها في الوَجْهِ الثَّاني عَلى أَنَّها صِفَةٌ غَالبةٌ لِذَا يجوزُ أَن تَدخلَ عَلَيها العَوامِلُ، قالَ: ((والجواري: جَمْعُ جَارِيَةٍ، وَأَصْلُهُ السُّفُنُ الْجَوَارِي، حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي الْبَحْرِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلسُّفُنِ، وَإِلَّا فَهِيَ صِفَةٌ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحْذَفَ الْمَوْصُوفُ وَيَقُومَ مَقَامَهُ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ، كَالْأَبْطَحِ، فَجَازَ أَنْ تَلِيَ الْعَوَامِلَ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ))[30] .

ويُفهَمُ مِن كَلامِه هَذا أَنَّ (الجَوار) صِفة قَامَت مَقامَ الموصُوفِ المحذُوفِ، وَحَسَّنَ حَذْفَه: شِبْهُ الجُملةِ: (في البَحرِ) الَّتي حَدَّدت الدَّلالَةَ وَضَيَّقَتْهَا، وَيمكن حَمْلَهَا عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ غَالِبَة فَتكون في هَذه الحَالةِ أَكثَرَ قَبولاً لمبَاشَرةِ العَوَامِلِ إِيَّاهَا، بِغَيرِ مَوصُوفٍ أَو تَقدِيرٍ لَه.

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ وَحَرَكَةُ الدَّلالَة: سَعياً إِلى دِرَاسَةِ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ مِن جَميعِ جَوَانِبِهَا، يَكونُ مِن المهمِّ الوُقوفُ عندَ حَرَكةِ الدَّلالَةِ في الصِّفَةِ الغَالبةِ، فَقَد تَتَّسعُ دَلالَةُ اللَّفظِ أَو تَضيقُ، وَمِن ثَمَّ فَقَد يُؤَدِّي بها الاستِعمَالُ اللُّغويُّ إِلى تَعميمِ الدلالَةِ أَو تَخصيصِ الدَّلالَةِ.

وَيَبدُو أَنَّ الصِّفَة تَمرُّ في طَرِيقِ تَحوُّلِهَا إِلى صِفَةٍ غَالبةٍ بانتقَالٍ في الدلالَةِ مِن العَامّ إِلى الخَاصّ، إِذ تَتَخَصَّصُ دلالَةُ الصِّفة وَتَضيقُ عَن طَرِيقِ اختِصَاصِهَا بِالموصُوفِ وَمُلازَمَتِه؛ بِسَببِ ارتِبَاطِها مَعنوياً بِهِ حَتَّى تُعرَف بِهِ دُون غَيرِه، وَمِن ثَمَّ تَنتقلُ الدَّلالَة مِن الدَّلالَةِ العَامَّةِ المشتركَةِ إِلى أُخرى خَاصَّة، قَالَ الأُستاذُ صَلاحُ الدِّين الزَّعبلاوي: ((وَمِمَّا نُقِلَ مِن العامّ إِلى الخَاصّ: الصِّفات الغَالِبة، وَهِي الَّتي أُفرِدَت عَن مُوصُوفِها فَخُصَّت بِدَلالَةٍ وَغَلَبت عَلَيها الاسميَّة))[31] .

ومِن ذَلكَ مَثلاً كَلِمةُ (اللَّعين)، الَّتي تَدلُّ عَلَى اللَّعين المشتُوم، ثُم صَارت صِفَة غَالبةً للشَّيطَانِ، لأَنَّه طُرِدَ مِن السَّمَاءِ، قالَ ابنُ سيدَه (ت458هـ): ((وَاللَّعِينُ: المشتُوم المطرُود، قَالَ الشماخ[32] :

ذَعَرْتُ بِهِ القَطا ونَفَيْتُ عَنهُ ... مَقامَ الذِّئبِ كالرَّجُلِ اللَّعِينِ

واللَّعِينُ: الشَّيْطَان صفة غالبة لِأَنَّهُ طُرد من السَّمَاء. وَقيل: لِأَنَّهُ أُبعد من رَحْمَة الله))[33] . فقَدْ نَقَل الدِّينُ الإِسلامِيُّ صِفَة (اللعين)، عَن طَرِيقِ استِعمَالِها مُرتبِطَةً بِموصُوفِهَا الشَّيطَان إِلى اختِصَاصِهَا بِه، ثُمَّ شَاعَت، وَمِن ثَمَّ استَغْنَت عَن الموصُوفِ فَصَارَت صِفَةً غَالِبَةً.

وَمِن ذَلكَ كَلِمَةُ (الحَاجِب) فَهِيَ تَدلُّ عَلى كُلِّ مَا يَحجب شَيئاً عَن شَيءٍ أَو يَسترُه عَنه، وَلكنَّه أَخَذَ يَدلُّ عَلى البَوَّابِ، عَلى أَنَّه صِفَةٌ غَالِبَةٌ فِيه، قَالَ ابنُ مَنظور (ت 711هـ): ((حجب: الحِجابُ: السِّتْرُ. حَجَبَ الشيءَ يَحْجُبُه حَجْباً وحِجاباً وحَجَّبَه: سَتَرَه، ...، والحاجِبُ: البَوَّابُ، صِفةٌ غالِبةٌ، وَجَمْعُهُ حَجَبةٌ وحُجَّابٌ))[34] .

مَنزِلَةُ الصِّفَةِ الغَالِبَة فِي التَّفكِيرِ المُعجَمِيِّ: تَنَاثَرتْ إِشَارَاتُ اللُّغَوِيينَ العَرَب إِلى الصِّفَةِ الغَالِبَة مُتَوزِّعَةً عَلى مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ المختَلِفَة، عَلى نَحوٍ عَارِضٍ، غَيرَ أَنَّ أَكثَرَهُم اهْتِمَاماً بِهَا هُوَ ابنُ سِيدَه؛ إِذْ أَبدَى عِنَايَةً وَاضِحَةً بِهَذهِ الظَّاهِرَة؛ فَكَانَ يُعنَى بِالكَشْفِ عَن الصِّفَاتِ الغَالبَةِ في مُعجَمِه: (المحكَم وَالمحِيط الأَعظَم)، مِمَّا يَدلُّ عَلى أَنَّ ظَاهِرَةَ الصِّفَةِ الغَالبَةِ شَغَلَت مِساحَةً مُهمَّة مِن تَفكِيرِه اللُّغَوِيِّ، غَيرَ أَنَّ مِمَّا يُؤسَف لَه أَنَّه لم يُقدِّم لَنَا دِرَاسَة عَن الأُسُسِ أَو المعَايِيرِ الَّتي اتَّخَذَهَا لِتَمييزِ الصِّفَة الغَالبَةِ في كَلامِ العَرَب، وَالجَوَانِب اللُّغَويَّة الأُخرَى المتَعلِّقة بِهَا، إِلَّا أَنَّ مِمَّا يُلحَظُ عَلى جهدِه هَذا أَنَّه كَان يَميلُ إِلى تَعليلِ كَونِ اللَّفظِ مِن الصِّفَاتِ الغَالبَةِ، بحيث كَانَ يَقومُ بِرَبْطِ الصِّفَة بِالدلالَةِ الأَصليَّةِ لِلمَادَّةِ اللُّغويَّة. وَمِن ذَلكَ قَولُه: ((وَالفَاجع: الْغُرَابُ، صِفَة غَالبَة، لِأَنَّهُ يَفْجَع لِنعيِه بِالبين))[35] . وَمِثلُ ذَلِكَ قَولُه: ((والرَّواعِفُ: الرِّمَاح، صِفَةٌ غالبة أَيضا إِمَّا لتقدُّمها وَإِمَّا لِسيلان الدَّم مِنْهَا))[36] . ومنه قَولُه: ((والضَّواحِي مِن النّخل: مَا كَانَ خَارِج السُّور، صِفَة غَالبَة لِأَنَّهَا تضحَى للشَّمس))[37] .

المَبحَثُ الثَّاني: الصِّفَةُ بَينَ مَعايِيرِ التَّقعيدِ وَمُرونَةِ الوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ.

أَنوَاعُ الصِّفَةِ: لا يَنظُرُ النَّحويُّونَ العَرَبُ إِلى الصِّفَةِ عَلى أَنَّها نَوعٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا هِيَ عِندَهم عَلى نَوعَينِ، هُما: الصِّفَة المحضَةُ، وَالصِّفَةُ غَيرُ المحضَةِ. وَلَيسَ المرادُ بِالصِّفَة هُنا: النَّعت، أَي: الوَظِيفة الإِعرابيَّة المعرُوفَة، وَإِنَّمَا المقصُود بِهَا هُنَا: كُل اسْمٍ يُؤَدِّي وَظِيفَةَ الوَصْفِ في الجُملَةِ، وَيَصلح أَن يَقَع نَعتاً.

وَلا شَكَّ في أَنَّ السُّؤَالَ الَّذي يُثَارُ هُنا هُو إِلى أَيِّ النَّوعَين تَنتَمي الصِّفَة الغَالبَة؟ وَلماذَا؟ وَمَا أَثَرُ ذلكَ في الأَحكَامِ النَّحويَّة وَالصَّرفيَّة؟

وَلِلإِجَابَةِ عَن هَذا السُّؤَالِ نَحتَاجُ إِلى التَّعريف بِهَذينِ النَّوعَينِ، وَالتَّمييزِ بَينَهُمَا.

يُعرِّف النَّحويونَ الصِّفَةَ المحضَةَ بِأَنَّهَا الصِّفَة خَالِصَةُ الوَصْفِيَّة، وَيُحددونَهَا بِاسمِ الفَاعِلِ وَصِيَغِ المبالَغَةِ وَاسمِ المفعُولِ، وَالصِّفَة

المشَبَّهة، وَتُسَمَّى عِندَ المتَأَخِّرِينَ بِالصِّفَة الصَّرِيحَة، مِثل: مَرَرتُ برجلٍ رَاكِبٍ، أَو كَرِيمٍ[38]. في حين أَنَّ الصِّفَة غَير المحضَة هِيَ: الاسمُ الَّذي يُوصَف بِهِ عَلى الرَّغم مِن أَنَّه غَيرُ مُشتَقّ، وَلِذَا تُسَمَّى عِندَ المتَأَخِّرِينَ بِالصِّفَةِ غيرِ الصَّرِيحَة لأَنَّهَا غيرُ خَالِصَةِ الوَصفِيَّة[39]، مِثل: مَرَرتُ بِثَوبٍ سَبع، وَجُبَّة ذِراع، وَأَخَذت مِنك إِبلاً مِائَة[40].

ظَهَرَ مُصطلحُ الصِّفَةِ المحضَةِ عندَ ابنِ السَّرَّاج في حَديثِه عن الصِّفَات غَير المحضَةِ، قالَ: ((هَذه الصِّفَات الَّتي لَيسَت بِصِفاتٍ مَحضَة في الوَصفِ يَجوزُ أَن تُبتدأَ كَما تُبتدأَ الأَسماءُ، وَيَحسن ذَلكَ فِيهَا وَهِيَ الَّتي لا تَجري عَلى الأَوَّل إِذَا كَانَت لِشَيءٍ مِن سَبَبه))[41]. وَهُو يُريدُ بِهَا الصِّفَةَ الخَالِصَة للوَصفيَّة.

وَقَد بَدَأت مَلامحُ هَذا التَّصنيفِ للصِّفَةِ عندَ النَّحويينَ إِلى مَحضَةٍ وَغَيرِ مَحضَةٍ، مِن غَيرِ تَصريحٍ بِالمصطَلَحِ نَفسِه، عِندَ سِيبويهِ في ((بَاب مَا جَرَى مِن الأَسمَاءِ الَّتي تَكونُ صِفَة مَجرَى الأَسمَاءِ الَّتي لا تَكُونُ صِفَةً))[42]، إِذ يُفهَم مِن هَذا البَابِ أَنَّه يُقسِّمُ الأَسمَاءَ عَلَى قسمَينِ: قِسم لا يَصلحُ أَن يَقَع صِفَةً وَآخَر يَصلح أَن يَقَع صِفَة، غَيرَ أَنَّه قَد يَجري مَجرى مَا لا يَصلح أَن يَقَع صِفة؛ قَالَ السِّيرافيُّ: ((اعلمْ أَنَّ ما يَقَع بعدَ الاسمِ مِن الأَسماءِ المفرَدةِ وَالمضَافة أَو الموصُولة عَلَى ضَربين: أَحدهما: يَكُونُ صِفَة للأَوَّل. وَالآخَر: لا يَكُون صِفَة لَه. فَأَمَّا الَّذي يَكُون صِفَة فَمَا كَانَ تَحلية أَو جَرَى مَجرَى التَّحلية وَذَلكَ قَولكَ: مَررتُ بِرجُلٍ قَائم، وَكَاتِب وَضَاحِك وَنحوه، وَمِنه: مَرَرتُ بِرُجلٍ خَيرٍ مِنكَ، وَمثلك وَحسبك مِن رَجُل، وَبدِرهم سَواء، وَبِرجُل أَبي عشرة. وَمَا لا يَكُونُ صِفَة، فَنحو: بُستان وَدَار وَحَصير وَدفتر وَنحوه، لا تَقول: مَرَرت بملكك البستان، وَلا بملكك ثَوب، إِلَّا عَلى البَدل))[43].

وَقَد رَبَط سيبويهِ في هَذا البَابِ بَينَ الاشتقَاقِ ووُقوعِ الاسمِ صِفةً، بِأَنْ اشترَطَ في الصِّفَة أَن تَقَع اسمَ فَاعِل أَو صِيغة مُبالَغة أَو صِفةً مُشَبَّهة، قَالَ: ((وَإِنَّمَا صَارَ هَذا بِمَنزلَةِ الأَسماءِ الَّتي لا تَكونُ صِفَة مِن قِبَل أَنَّهَا لَيسَت بِفَاعِلَة، وَأَنَّهَا لَيسَت كَالصِّفَاتِ غَير الفَاعِلَة، نَحو: حَسَنٍ وَطَويل وَكَريم))[44]. وَقَد بَيَّن سيبويهِ في بَابِ (مَا يَكون مِن الأَسمَاءِ صِفَة مُنفرداً وَلَيسَ بِفَاعِل وَلا صِفةٍ تُشبَّه بِالفَاعِل كَالحَسَن وَأَشبَاهه) أَنَّ بَعضَ الأَسماءِ قَد تَقَع صِفَات وَإِنْ لم تَكُن اسمَ فَاعِلٍ وَلا مَا يُشبهُه، وَيَستَدلُّ بِقَولِ العَرَب: أَخَذَ بَنُو فُلان مِن بَنى فُلان إِبلاً مِائة، وَيُعلِّق عَليه بِأَنَّ العَرَب جَعَلوا كَلِمَة (مِائة) في هَذا المثَالِ وَصْفاً[45]، عَلَى الرَّغم مِن أَنَّه لَيسَ اسماً مُشتَقّاً.

وَقَد استَعمَلَ النُّحاةُ مُصطلحَ الصِّفَةِ المحضَةِ تَارَةً[46]، وَالصِّفَة الصَّرِيحَة تَارَةً أُخرى[47]، لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الوَصْفِيَّةَ أَصِيلَةٌ في الكَلِمَةِ أَي إِنَّهَا تَكُونُ خَالِصَةً لِلوَصْفِيَّةِ لا تَشُوبُهَا رَائِحَةُ الاسْمِيَّةِ، وَذَلكَ بِأَنْ تَكُونَ مُشَابِهَةً للفِعلِ المضَارِعِ وَخَالِيَةً مِن شَبَهِ الاسْمِيَّةِ، وَلِذَا قَالَ الأُستَاذُ عَبَّاس حَسَن في تَعرِيفِ الصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ بِأَنَّهَا: ((الاسْمُ المشتَقُّ الَّذِي يُشبِه الفِعْلَ في التَّجَدُّدِ وَالحُدُوثِ، شَبَهاً صَرِيحاً؛ أَي: قَوِيّاً خَالِصاً، بِحَيثُ يُمكنُ أَن يحلَّ الفِعلُ محلَّه، وَلم تَغلبْ عَلَيه الاسْمِيَّةُ الخَالِصَةُ. وَهَذا يَنطبقُ عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ -وَمِثله صِيغ المبَالَغة- وَاسمِ المفعُول))[48].

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ الصِّفَة الغَالِبَة لا تَدخلُ في بَابِ الصِّفَة المحضَةِ لأَنَّهَا لَيسَت خَالِصَة الوَصْفِيَّة، وَلا يمكن للفِعلِ أَنْ يَنوبَ عَنهَا، قَالَ المرَادِيُّ (ت 749 هـ): ((المرَادُ بِالصَّرِيحَةِ: الخَالِصَةُ الوَصْفِيَّةِ احْتِرَازا مِمَّا يُوصَف بِهِ وَلَيسَ بِمُشتَقٍّ، نَحو: (أَسَد) وَمِن الصِّفَة الَّتي تَغلبُ عَلَيها الاسْمِيَّةُ، نَحو: أَبطَح وَأَجرَع وَصَاحِب))[49].

تَأتي الصِّفَة الغَالِبَة مُشتَقَّةً غَالِباً، لِذَا أَطلَقَ عَلَيهَا الأُستَاذ عَبَّاس حَسَن اسمَ المشتَقَّاتِ غَيرِ المحضَةِ[50]، وَلَكِنَّهَا غَيرُ خَالِصَةِ الوَصفِيَّةِ؛ إِذ تَغلِبُ عَلَيها الاسمِيَّةُ وَلا يمكنُ أَن يَنوبَ عَنهَا الفِعلُ، لِذَا يمكنُ القَول إِنَّهَا تَجتمِعُ مَعَ الصِّفَة المحضَةِ بِسِمةِ الاشتقَاقِ، وَلَكِنَّهَا تَفترقُ عَن الصِّفَاتِ المحضَةِ المشتَقَّةِ في الدَّلالَةِ الزَّمَنيَّة، إِذ تُفيدُ الصِّفَاتُ المشتَقَّةُ الصَرِيحَةُ، كَاسمِ الفَاعِلِ وَاسمِ المفعُولِ وَصِيغِ المبَالَغَة، الدَّلالَةَ عَلَى الزَّمَنِ، فَقَد تَدلّ تِلكَ الصِّفَاتُ عَلَى الزَّمَنِ الماضِي أَو الحَال أَو الاستقبَال، في ضَوءِ مَا تُفصِحُ عَنه القَرَائنُ المختَلِفَةُ، فَتَقول: زَيدٌ مُكرِمُ مُحمَّدٍ أَمس، وَزَيدٌ مُكرِمٌ مُحمَّداً الآنَ ، وَ أَمُكرِمٌ زَيدٌ مُحَمَّداً غَداً؟، في حين أَنَّ الصِّفَة الغَالِبَة تَفتقرُ إِلى الدَّلالَةِ الزَّمَنيَّة، لأَنَّهَا ابتَعَدتْ عَن المعنَى الفِعلِي وَغَلَبَت عَلَيهَا الاسمِيَّةُ، وَمِن ثَمَّ فَإِنَّ (الأَبطَح) وَ(الصَّاحِب) وَ(الأَبرَق) وَنَحوهَا مِن الصِّفَاتِ الغَالِبَة لا تدلُّ عَلَى زَمَنٍ مُعَينٍ، لِأَنَّ المقصُودَ مِن استعمَالِهَا عِندَ المتَكلِّم وَالمتَلقِّي هُوَ الجَانب الاسْمِيُّ مِن الكَلِمَة وَلَيسَ الفِعلِي الَّذِي اختَفَى مَعَ اختفَاءِ الاسمِ الموصُوفِ الَّذي صَارَت الصِّفَة الغَالِبَة تَدلُّ عَلَيهِ وَتُغني عَنه.

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ بَينَ الوَصفِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ: تُؤَدِّي كَثرةُ استعمَالِ الصِّفَة في مَوصُوفٍ مُحدَّدٍ، مَعَ مُرورِ الزَّمَنِ، إِلى شُهرَتِهَا، حَتَّى تَصيرَ الصِّفَةُ مُغنيةً عَن الموصُوفِ، وَعِندَئذٍ تَتحوَّلُ إِلى صِفَةٍ غَالِبَةٍ فَلا تَحتاجُ إِلى الموصُوفِ. وَغِيابُ الموصُوفِ فِيهَا لا يُؤثِّر في عَمليَّةِ التَّواصُلِ بَينَ المتَكلِّمِ وَالمخَاطَبِ، وَمِن ثَمَّ تَجري الصِّفَة مَجرَى الاسمِ، وَتُحمَلُ عَلَيه، وَتَفسيرُ ذَلكَ عندَ اللُّغويينَ أَنَّ الوَصفِيَّةَ تَضعفُ فِيهَا لِتَغلبَ عَلَيهَا الاسمِيَّةُ. وَقَد عَبَّرَ الكفويُّ (ت 1094هـ) عَن هَذا

الأَسَاسِ الَّذي تَصيرُ الصِّفةُ، بِنَاءً عَلَيه، صِفَةً غَالِبَةً؛ قَالَ: ((اسْتِعْمَالُ مَا غَلَب مِن الصِّفَاتِ فِي مَوْصُوفٍ مُعينٍ سَبَبُ صَيْرُورَتِه مِن الصِّفَاتِ الْغَالِبَة، وَاسْتِعْمَالُ مَا يجْرِي مجْرَى الْأَسْمَاء بِحَذفِ الْمَوْصُوف سَبَبُ جَرَيَانِه مجْرَى الْأَسْمَاء))[51].

وَهَذا التَّصَوُّرُ اللُّغَويُّ يَقودُ إِلى سُؤالٍ، وَهُو إِلى أَيّ مَدَى ضَعفَت الوَصفِيَّةُ في الصِّفَةِ الغَالِبَة؟ وَهَل يَعني هَذا أَنَّ الوَصفِيَّةَ غَابَت تَمَاماً في هَذا النَّوعِ وَحَلَّت مَحلَّهَا الاسْمِيَّةُ؟ وَيُجيبُ ابنُ يعيش عَن هَذا السُّؤالِ بِأَنَّ مَعنَى الوَصفِ بَاقٍ في الصِّفَاتِ الغَالِبَة، بِدَليلِ أَنَّهَا بَقِيت مَمنوعَةً مِن الصَّرفِ مِمَّا يَدلُّ عَلى اعتِبَارِ الوَصفِيَّةِ فِيهَا، قَالَ: ((أَلَا تَرى أَنَّ (الأَبطَح)، وَ(الأَجرَعَ)، وَإِنْ كَانا قَد استُعمِلا استِعمَالَ الأَسمَاءِ حَتَّى يَسري إِلَيهِمَا تَكسيرُهَا، فَقَالُوا: (الأَبَاطح)، وَ(الأَجَارع)؛ لم يُخْرِجهمَا ذَلِكَ عَن الوَصفِيَّة، فَلِذلِكَ لا يَنصرفَانِ كَمَا لم يَنصرفْ نَحو: (أَبيَض) وَ(أَصفَر)))[52]. وَمَعنى هَذا أَنَّ الوَصفِيَّةَ أُقِرَّت في (الأَبرَق) وَ(الأَبطَح) وَلم تُخلَع عَنهمَا[53]، وَهَذا يَعني أَنَّ الوَصفِيَّةَ لا تَغيبُ عَن الصِّفَة الغَالِبَة، وَإِنْ استُعمِلَت استعمَالَ الأَسمَاءِ.

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ بَينَ الوَصفِيَّةِ وَالعَلَمِيَّة: يَترُكُ استِعمَالُ الكَلِمَةِ في الوَاقِعِ اللُّغويِّ وَعَلى أَلسِنَةِ المتَكَلِّمِينَ أَثَراً كَبِيراً في حَيَاتِهَا وَسَيرُورتِهَا، وَيَتَّضحُ هَذا الأَثَرُ جَلِيّاً في مَيادِينَ مُختَلِفَةٍ، وَلَعَلَّ مِنهَا الأَعلام، وَذَلِكَ لأَنَّهَا مَيدَان لُغَويٌّ حَيٌّ يَتَّصِلُ بِحَياةِ النَّاسِ وَوَاقِعهم، وَلا يُمكِنُهم الاستِغنَاء عَنه، وَقَد دَرَس عُلَمَاء العَرَبِيَّة الأَعلام وَعُنوا بِهَا فَقَسَّمُوهَا أَقساماً عِدَّة بِاعتبَارَاتٍ أَو أُسُسٍ مُختَلِفَة.

يَعنينا مِنهَا في هَذا البَحثِ العَلَمُ بِالغَلَبَةِ، وَهُو مَا يَصيرُ عَلَماً بِغَلَبَةِ الاستِعمَالِ، إِذ تُحوِّلُه شُهرَتُه وَغَلَبته عَلى غَيرِه مِن المسَمَّينَ بِالاسمِ نفسِه إِلى أَنْ يَصيرَ عَلَماً بِالغَلَبَة[54]، لِذا يُعَرِّفُونَه بِأَنَّه: ((مَا كَانَ عَن غَيرِ قَصدٍ مِن وَاضِعٍ، وَيلزَمه أَحدُ أَمرينِ: إِمَّا الإِضَافَة نحو: ابن عَبَّاس وَابنِ عُمر، فَإِنَّ ذَلِكَ غَلَب عَلَيهِمَا وَاختَصَّا بِهِ دُونَ إِخوتِهِمَا، وَإِمَّا اللَّام كَالصَّعق))[55]. وَقَد أَشَارَ بَعضُ المحدثِينَ إِلى أَثرِ غَلَبَةِ الاستعمَالِ في هَذا النَّوعِ مِن الأَعلام، جَاءَ في المعجَمِ الوَسِيطِ: ((مَا كَانَ تعْيين مَدْلُوله بِغَلَبَة الاسْتِعْمَال لَا بِالْوَضْعِ مثل الْكتاب عِنْد أهل الشَّرِيعَة لِلْقُرْآنِ وَعند أهل الْعَرَبيَّة لكتاب سِيبَوَيْهِ))[56]. وَهُوَ عَلَى نَوعَينِ مُحَلّى بِـ(ال)، نَحو: المدِينَة ، وَمُضاف، نَحو: ابن عَبَّاس.

وَمَا يُهمنَا، هنا، هُو نَظرَةُ النَّحويينَ إِلى هَذا النَّوعِ مِن الأَعلامِ بِالغَلَبَة عَلى أَنَّه كَانَ في الأَصلِ صِفَةً غَالِبَةً، ثُم تَحَوَّل، وَكَأَنَّ الصِّفَةَ الغَالِبَةَ هِيَ مَرحَلَةٌ يَمرُّ بِهَا الاسمُ حَتَّى يَغلبُ عَلَى غَيرِه مِمَّا يُسَمَّى بِهِ، لِيَصيرَ عَلَماً، يَظهَرُ هَذا عِندَ سِيبويهِ في كَلامِهِ عَلى (وَاسِط)، وَهُو عَلَمٌ بِالغَلَبَةِ عَلَى مَكَانٍ بَينَ البصرَةِ وَالكُوفَةِ في العِرَاقِ، كَانَ في الأَصلِ صِفَةً، أَي: مَكَانٌ وَاسِطٌ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلى العَلَمِيَّةِ، قَالَ: ((وَمَا وَقَعَ صِفَةً كَوَاسِطٍ ثُم صَارَ بِمنزِلَةِ: زيدٍ وَعَمرٍو، وَإِنَّمَا وَقَع لمعنى))[57]. وَقَد كَانَ حَقُّ (واسط) أَن تَدخلَه الأَلفُ وَاللامُ لأَنَّه صِفَةٌ غَالِبَةٌ في الأَصلِ. وَيُؤَكِّدُ هَذا السِّيرافيُّ في شَرحِه لهذِه المسْأَلَةِ، إِذ قَالَ: ((وَقَد كَانَ يَنبغِي عَلَى قِيَاسِ الأَسمَاءِ الَّتي تَكُونُ صِفَاتٍ في الأَصلِ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ، كَمَا يُقَال: (الحَسَن) و (الحَارِث)، وَمَا أَشبَه ذَلِكَ. وَدَخَلت الأَلِفُ وَاللامُ، لأَنَّهَا صِفَاتٌ غَالِبَةٌ، وَلكن هَذا اسْمُ المكانِ بِصِفَتِه))[58].

وَمِن الجَدِيرِ بِالذِّكرِ، هُنا، أَنَّ ابنَ السَّرَّاجِ استَعمَلَ تَعبِيرَ (الصِّفَةِ الغَالِبَةِ) في مُعالَجَةِ هَذه المسْأَلَةِ الَّتي أَورَدَهَا سِيبويهِ وَتَحليلِها، إِذ قَالَ: ((وَهَذا النَّحو فَإِنَّمَا يَلزَمه الأَلِفُ وَاللامُ مِن قِبَل أَنَّه عِندَهم الشَّيءُ بِعَينِه كَالصِّفَاتِ الغَالِبَةِ))[59]، فَقَد عَلَّلَ ابنُ السَّرَّاج، هُنا، لُزومَ دُخُولِ الأَلِفِ وَاللامِ عَلَى هَذا النَّوعِ مِن الأَسماءِ لأَنَّهَا عِندَهم كَالصِّفَاتِ الغَالِبَةِ.

وَعَلى الرَّغمِ مِن أَنَّ العُلَمَاءَ استَعمَلُوا، هُنَا، الصِّفَةَ الغَالِبَة وَتَغليبَ الصِّفَةِ عَلى صَاحِبِهَا حَتَّى يَشتَهِرَ بِهَا، غَيرَ أَنَّ هَذا النَّوعَ مِمَّا يُسمُّونَه هُنا بِالصِّفَةِ الغَالِبَةِ لا يَدخلُ تَحتَ مَوضوعِ بحثِنَا، لأَنَّ هَذه الصِّفَاتِ الَّتي أُطلِقَت عَلَى هَؤلاءِ الأَشخَاصِ وَاشتُهِرُوا بِهَا تَحَوَّلت في الحَقِيقَةِ إِلى أَعلامٍ، فَدَخَلَت في بَابِ العَلَمِ بِالغَلَبَة، في حين أَنَّ الصِفَاتِ الغَالِبَة مَوضوع بحثنا – لَيسَت أَعلاماً.

وَمِن ثَم، يمكن القَول إِنَّ بعضَ الصِّفاتِ الغَالِبَة قَد تَتَحَوَّل، أَحياناً، بِالغَلَبَة إِلى أَعلامٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ تشتهر وَتَغلب عَلَى غَيرِها لِتَدلَّ عَلى مُسَمًّى مَقصُودٍ، أَو بِعبارةٍ أُخرى: إِنَّ بعضَ الأَعلامِ بِالغَلَبَة كَانَت في مَرحَلةٍ زَمَنِيَّةٍ سَابِقَة مِن الصِّفَاتِ الغَالِبَة.

وَقَد نَجِد مِثلَ هَذا التَّصوُّرِ عِندَ السِّيرافيِّ في تَأصِيلِه كَلِمَةَ (فَجار) في قَولِ النَّابغةِ الذّبيَاني[60]:

إِنَّا اقْتَسَمنَا خُطَّتَا بَينَنَا ... فَحَملت بَرة وَاحْتَمَلت فَجَار

إِذ ذَهَبَ إِلى أَنَّهَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ، وَلَيست مَصدَراً مَعدُولا، بِدَليلِ استعمَالِهَا مَعَ نَقِيضِهَا: (بَرَّة)، و(بَرَّة) هُنا: صِفَة، قَالَ: ((وَالأَشبَهُ عِندِي أَنْ تَكونَ صِفَةً غَالِبَةً، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّه قَالَ: فَحملت بَرّة واحتملت فَجَار فَجَعَلَهَا نَقِيض (بَرة) و(بَرَّة): صفة))[61].

وَنَجِدُ مِثلَ هَذا الفَهمِ عَلى نَحوٍ أَكثر وُضوحا عندَ الرَّضيِّ، الَّذي انطَلَق مِن كَلامِ السِّيرافيِّ السَّابقِ وَبَنى عَليه، لِيَنتهِيَ إِلى أَنَّ (بَرَّة) وَ(فجار) صِفَتَانِ غَالِبَتَانِ صَارَتَا عَلَمَينِ بِالغَلَبَةِ، قَالَ: ((وَقِيلَ: (فَجار): معرفة، ...، لِتَعريفِ قَرِينَتِه، وَهِي (بَرَّة)، ...، عَلى أَنَّ

السّيرافيّ جَوَّزَ كون (برة) بمعنى البَارّة، فكَذا يكونُ (فجار)، كأَنَّه قَالَ: احتملت الخصلَة البَارّة، وَاحتملت الخصلَة الفَاجرة، فَهُما صِفَتَان غَالِبَتَان، صَائِرَتَانِ بِالغَلَبَة عَلَمَينِ))[62]. وَكَأَنَّ الصِّفَةَ الغَالِبَةَ؛ في مِثلِ هَذا، مَرحلةٌ بينَ التَّنكيرِ وَالعَلَميَّةِ، إذ تَتَحَوَّلُ الصِفَة مِن حَالَةِ التَّنكيرِ إلى صِفَةٍ غَالِبَةٍ ثُم تَتَحوَّل الصِّفَة الغَالِبَة إلى عَلَمٍ بِالغَلَبَةِ، وَذَلكَ بِغَلَبَةِ الصِّفَة عَلَى مَوصُوفِهَا حَتَّى يشتهر بِهَا فَتَصير عَلَما عَلَيه، وَمن ثَمَّ في مَرحَلَةٍ لاحِقَةٍ يَتَحَوَّل إلى عَلَمٍ بِغَلَبَة مَن يَحملُ الصِّفَةَ عَلى غَيرِه مِمَّن يُسَمَّونَ بِهَا حَتَّى إذا أُطلِقَت لا يَذهَبُ الذِّهن إلَّا إلَيه.

وَلَعَلَّ مِمَّا يُؤَكِّدُ هَذا أَنَّ بَعضَ الصِّفَاتِ الغَالِبَة تدلُّ –كَمَا فَسَّرهَا أَصحَابُ المَعَاجِم- عَلَى أَعلامٍ، وَمِن ذَلكَ مَثَلا (الأَشْهلُ)، إذ ذَكَر اللُّغَويُّونَ أَنَّه رَجُل مِن الأَنْصَارِ، وأَنَّه صِفَة غَالِبَة أَو مُسَمّى بِهَا[63]، وَمِثلُه: الشَّقراء: وَهِيَ اسْمُ فَرَس ربيعَة بن أُبَيّ، وَهِيَ عِندَهم صِفَة غَالِبَة[64]، وَمِثلُ ذَلكَ: اليَعْبُوبُ: وهو فرسُ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ، وَهُو عِندَهم صِفةٌ غَالِبَةٌ أَيضاً[65].

المَبحَثُ الثَّالِث: أَثَرُ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ في الأَحكَامِ النَّحويّة وَالصَّرفيّة.

الصِّفَة الغَالِبَةُ وَتَحَمُّلُ الضَّمِيرِ: يُقَسِّمُ النَّحويُّونَ خَبَرَ المبتَدَأ عَلى نَوعَينِ: نَوع يَتَحَمَّلُ ضَميراً، وَهُو مَا كَانَ وَصفا مُشتَقّا، مِثل: اسمِ الفَاعِلِ وَاسمِ المفعُولِ وَصِيغِ المبَالَغَة وَالصِّفة المشَبَّهَة، نَحو: مُحَمَّد قَائِم، فَالخَبَر (قَائم) اسمُ فاعِلٍ يَتَحَمَّل ضَميرا، وَالتَّقدير: قَائِم هُو. وَنَوع آخَرُ لا يَتَحَمَّل ضَميرا، وَهُو مَا كَانَ الخَبَر فِيه اسماً غَيرَ مُشتَقّ، نَحو: مُحَمَّد أَخُوكَ؛ قَالَ ابنُ يَعيش عَن الخَبَر الَّذي يَتَحَمَّل ضَميرا: ((الَّذي يَتَحمّل الضَّميرَ مَا كَانَ مُشتقّا مِن الفِعلِ، نَحوَ اسمِ الفَاعِلِ، وَاسمِ المفعُولِ، وَالصِّفةِ المشَبَّهةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ، وَمَا كَانَ نَحوَ ذَلكَ مِن الصِّفَاتِ. وَذَلكَ قَولُك: "زيدٌ ضاربٌ"، و"عمرٌو مضروبٌ"، و"خالدٌ حَسَنٌ"، و"مُحمَّدٌ خيرٌ منك"؛ ففي كُلّ وَاحِد مِن هَذه الصِّفَات ضَميرٌ مَرفُوع بِأَنَّه فَاعِلٌ لا بُدّ مِنه، ...، وَتَحمُّلُ هَذهِ الأَشياءِ الضَّميرَ مُجْمَعٌ عَلَيه، مِن حَيث كَانَ الخَبرُ مَنسُوبًا إلى ذَلكَ المضمَر))[66].

وَعَلى الرّغمِ مِن أَنَّ الصِّفَة الغَالِبَة هِيَ صِفَةٌ مُشتَقَّةٌ في الأَصلِ إلَّا أَنَّهَا لا تَتَحَمَّل ضَميرا بِخلافِ الصِّفَاتِ المشتَقَّة، كَاسمِ الفَاعِلِ وَغيرِها. وَمِن ثَم يمكن القَول إنَّ مِن أَهمِّ الفُروقِ التَّركيبيَّةِ بَينَ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ وَالصِّفاتِ المشتَقَّة الأُخرَى، هُو أَنَّ الصِّفَةَ الغَالِبَة لا تَتَحمّل ضَميرا، عَلى الرّغمِ مِن أَنَّهَا قَد تَكونُ مُشتقّة في الأَصلِ، وَلكنَّهَا تَحَوَّلت إلى صِفَةٍ غَالِبَةٍ بِسببِ الاستعمَالِ وَالشُّيوعِ، فَغَلَبت عَلَيها الاسميَّةُ وَابتَعَدت عَن شَبَه الفِعلِ، لِذَا لا تَتحمّل ضَميرا، بِخلافِ الصِّفَات المشتَقَّة مِثل اسمِ الفَاعِلِ وَصِيغِ المبَالَغَةِ وَاسمِ المفعُولِ وَالصِّفة المشَبَّهَة، فَهِيَ تَتحمَّل الضَّمَائِر، لِشَبَهَا بِالفِعلِ[67].

الصِّفةُ الغَالِبَة وَصِلَة (ال) المَوصُولَة: يَحتَاج الموصُولُ إلى صِلةٍ تُزيلُ إبهامَه وَتُعيِّنُ مَدلُولَه، وَقَد تَأتي (ال) مَوصُولَة بمعنى الَّذي في كَلامِ العَرَبِ، فَتَحتَاج إلى صِلَةٍ، وَالأَصلُ في صِلَتِهَا أَن تَكونَ صِفَةً مُشتَقّةً، كاسْمِ الفَاعِلِ أَو اسمِ المفعُولِ، ((تَقُولُ: (هَذا الضَّاربُ زيدًا)، والمرادُ: الَّذي ضَرَب زيدًا، و(هَذا المضرُوبُ) وَالمرادُ الَّذي ضُرِب، أَو يُضرَب. وَذَلكَ أنهم أَرادُوا وَصْفَ المعرفَةِ بِالجُملَةِ مِن الفِعل، فَلَمَّا لم يُمكِن ذلك لتنافِيهِمَا في التَّعريفِ وَالتَّنكيرِ، توَصّلوا إلى ذَلكَ بِالأَلِف وَاللام، وَجَعلوهَا بمعنَى (الَّذي)، بِأَن نَوَوْا فِيهَا ذَلكَ، وَوَصَلُوهَا بِالجُملَةِ، كَما وَصَلُوا (الَّذي) بِهَا، إلَّا أَنَّه لما كَانَ مِن شَأنِهَا أَن لا تَدخُلَ إلَّا عَلى اسمٍ، حَوَّلوا لَفظَ الفِعلِ إلى لَفظِ الفَاعِلِ، أَو المفعُولِ، وَهُم يُريدُونَ الفِعلَ))[68]. وَقد قَرَّرَ النَّحويُّونَ المتَأَخِّرُونَ أَنَّ (ال) تُوصَلُ بِصَفَةٍ محضَةٍ أَو صَريحَةٍ خَالِصَةٍ للوَصْفِيَّةِ[69]. وَالصِّفَةُ الَّتي دَخلت عَلَيها (ال) في مِثلِ هَذهِ الحَالَةِ اسمٌ لَفظاً فِعلُ مَعنًى[70]، وَلِذَا لا يَجُوزُ أَن تَكونَ صِلتها مِن الصِّفَاتِ الَّتي غَلَبت عَلَيهَا الاسميَّةِ، أَو مِن الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ، كـ (أَبطَح) وَ(أَجرَع) وَ(صَاحِب)[71]. وَمِن ثَمَّ تَكونُ (ال) الدَّاخِلَة عَلى الصِّفَاتِ الغَالِبَة، في نَحو: الأَبطَح وَالأَجرَع وَالصَّاحِب، حَرفُ تَعرِيفٍ وَلَيسَتْ مَوصُولَةً[72].

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ وَنَوعُ الإِضَافَةِ: يُقَسِّمُ النَّحويُّونَ العَرَبُ الإِضَافَةَ عَلى نَوعَينِ، هُما: الإِضَافَة المعنويَّة (وَتُسَمَّى: المحضَة أَو الحَقيقيَّة)، وَالإِضَافَة اللَّفظيَّة (وَتُسَمَّى: غَير المحضَة أَو غَير الحَقيقيَّة)[73]، وَيُعرِّف النُّحاةُ المعنويَّة بأَنَّهَا الإِضَافة الَّتي تُفيدُ تَعريفاً، نَحو: دَار زَيدٍ، أَو تَخصِيصاً، نَحو: غُلام رَجُلٍ، في حين أَنَّ الإِضَافَةَ اللَّفظيَّة هِيَ الَّتي لا تُفيدُ تَعريفاً أَو تَخصِيصاً، وَإِنَّمَا تُفيدُ التَّخفيفَ فَقَط. وَلِلتَّمييزِ بَينَهُمَا حَدَّد النُّحاةُ أَنَّ الإِضَافَةَ اللَّفظيَّة تَكونُ بِإِضَافَةِ الصِّفَة المشتَقَّةِ إلى مَعمُولِها، وَالمرادُ بِالصِّفَة المشتَقَّة هُنا: اسمِ الفَاعِلِ وَاسمِ المفعُولِ وَصِيغِ المبَالَغَة وَالصِّفة المشَبَّهَة دُون أَفعلِ التَّفضيلِ، فَقَد تُضَاف الصِّفة إلى مَفعُولِهَا، نَحو: ضَارب زَيدٍ، وَرَاكب فَرسٍ، وَقَد تُضَاف إلى فَاعِلِها، نَحو: زَيدٌ حَسَن الوَجهِ وَمَعمُورُ الدَّارِ، بمعنَى: حَسَنٌ وَجهُه وَمَعمُورَةٌ دَارُه[74]. وَلا تَكونُ الإِضَافَة لَفظيَّةً إلَّا إذَا كَانَت الصِّفَة المشتَقَّة دَالَّةً عَلى الحَالِ أَو الاستقبَالِ، لأَنَّهَا إذَا دَلَّت عَلى المَاضِي كَانَت الإِضَافَةُ مَعنويَّةً لأَنَّ مِن شُروطِ عَمَلِ الصِّفَة المشتَقَّةِ أَن تَكُونَ دَالَّةً عَلى الحَالِ أَو الاستِقبَالِ.

وَبِنَاءً عَلى هَذا فَإِنَّ إِضَافَةَ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ تَكونُ مِن بَابِ الإِضَافَةِ المعنَويَّةِ أَو المحضَةِ، وَإِن كَانَت صِفَةً في الأَصلِ، وَذَلكَ

لأَنَّ الصِّفَة الغَالِبَة غَلَبت عَلَيها الاسميَّةُ، وَضعفتْ فِيهَا الفِعْلِيَّةُ، فَلا تَحتَاجُ مَعمُولاً، لأَنَّهَا تَحَوَّلت إِلى اسمٍ مُجَرَّد مِن الحَدَثِ، فَفِي نَحو: مَرَرتُ بِصَاحِبِ زَيدٍ، وَسَائِقِ السَّيارَةِ، بِدَليلِ أَنَّهَا تُوصَفُ بمعرِفَة، فَيُقَالُ: مَرَرت بِصَاحِبِ زَيدٍ الجَدِيدِ وَسَائِقِ السَّيَّارَةِ الجَدِيدِ، وَلَو كَانَت لَفظِيَّةً لما جَازَ أَنْ تُوصَفَ بِالمعرِفَةِ، لأَنَّ الإِضَافَةَ اللَّفظِيَّةَ لا تُفِيدُ تَعرِيفاً وَلا تَخصِيصاً[75].

وَمِن ثَمَّ مَنَعَ النَّحويُّونَ رَفْعَ تَابِعِ المنَادَى في نَحو: يَا زيدُ صَاحبُنا، وَهُوَ مَا أَجَازَه الكِسَائِيُّ (ت 189 ه) وَالفَرَّاءُ (ت 207 ه) وابنُ الأَنبَارِيِّ (ت 328 ه)، وَذَلِكَ لأَنَّ إِضَافَته مَحضَة يَجب فِيهَا النَّصب، قَالَ الأُشمُوني (ت 900 ه): ((أَجَازَ الكِسَائِيُّ وَالفَرَّاء وَابنُ الأَنبَارِيِّ الرَّفعَ في نَحو: يَا زَيدُ صَاحِبُنا، وَالصَّحيحُ المنعُ لأَنَّ إِضَافَته مَحضَة))[76]. فَالإِضَافَةُ في (صَاحِبنا) إِضَافةٌ مَحضَةٌ عَلى الرَّغم مِن أَنَّه اسمُ فَاعِل، لأَنَّ (صَاحِب) تَحَوَّلت إِلى صِفَةٍ غَالِبَة، فَفَقَدَتْ مَعنَى الفِعليَّة، لِغَلَبَةِ الاسميَّة فِيهَا[77]؛ وَقَد كَانَ الخَليلُ بنُ أَحمد سَبَّاقاً إِلى التَّنبِيهِ عَلى هَذا التَّحَوُّل الَّذي يُصيبُ كَلِمَة (صَاحِب)، إِذ قَالَ: ((الصَّاحِبُ يَكُونُ في حَالٍ نَعتاً، وَلكنَّه عَمَّ في الكَلامِ فَجَرى مَجرَى الاسمِ، كَقَولِكَ: صَاحِبُ مَالٍ، أَي: ذُو مَالٍ، وَصَاحِبُ زَيدٍ، أَي: أَخُو زَيدٍ أَلا تَرى أَنَّ الأَلِفَ وَاللام لا تَدخُلانِ، عَلَى قِيَاس الضَّارِبِ زَيداً، لأَنَّه لم يُشْتَقّ مِن قَولِكَ: صَحِبَ زَيْداً، فَإِذا أَرَدْتَ ذَلِكَ المعنى قُلتَ: هُو الصَّاحِب زَيداً))[78]. فَالأَصلُ في (الصَّاحِب) أَن يَكُونَ صِفَةً أَو (نَعتاً) بِعِبَارَةِ الخَلِيلِ، وَلَكنَّهَا تَشيعُ في الكَلامِ فَتَجرِي مَجرَى الاسمِ، فَتَفقد مَعنَى الفِعليَّة فِيهَا، وَلِذَا لا يَجوزُ عِندَئذٍ أَن تَدخلَهَا الأَلِفُ وَاللامُ، لأَنَّهَا لم تَعُدْ صِفَةً مُشتَقَّةً مَحضَةً، لِيَسوغَ دُخولُ الأَلِفِ وَاللامِ عَلَيها. وَقَد وَقَفَ الأُستاذُ عَبَّاس حَسَن عَلى هَذه الكَلِمَة، وَأَثرِ غَلَبَةِ الاسميَّةِ فِيهَا، قَالَ : ((كَلِمَةُ: (صَاحِب) هُنا لَيسَت اسْمَ فَاعِل مَعنَاه مُصَاحِب؛ لأَنَّ مَعنَاهَا الأَصلِيَّ الدَّالَّ عَلى التَّجدُّد وَالحُدُوثِ قَد أُهمِلَ. وَغَلَبتْ عَلَيهَا الاسميَّةُ المحضَةُ، فَأُلحِقَت بِالأَسمَاء الجَامِدَة، وَلِذَلِكَ لا تَعمَل))[79].

تَوَهُّمُ المَوصُوفِ فِي الصِّفَةِ الغَالِبَةِ: أَجَازَ سِيبويهِ أَن تَقُولَ: ثَلاثَة دَوَابّ، في حِين أَنَّ حَقَّ الكَلامِ في مِثلِ هَذا أَنْ يُقَالَ: ثَلاث دَوَابّ، لأَنَّ الأَعدَادَ مِن ثَلاثَة إِلى عَشرة تُخَالِفُ المعدُودَ، وَكَلِمَة (دَابَّة) مُؤَنَّثة، وَيُفسِّر ذَلِكَ بِأَنَّ كَلِمَة: (الدَّابَّة) في الأَصلِ عِندَهم صِفَة، قَالَ: ((وَتَقُول: ثَلاثَة دَوَاب إِذَا أَرَدت المذكَّر لأَنَّ أَصلَ الدَّابَّة عِندَهم صِفَة، وَإِنَّمَا هِيَ مِن دَبَبت، فَأَجرَوهَا عَلى الأَصلِ وَإِنْ كَانَ لا يُتَكَلَّم بِهَا إِلاَّ كَمَا يُتَكَلَّم بِالأَسمَاءِ، كَمَا أَنَّ (أَبطَح) صِفَة وَاستُعمِلَ استِعمَالَ الأَسمَاءِ))[80]. وَمَعنَى هَذا أَنَّ المتَكَلِّمَ نَظَرَ إِلى الموصُوفِ الَّذي أَغنتْ عَنه الصِّفَة، أَجرَى المتَكَلِّمُ كَلامَه عَلَى الأَصلِ، بِأَن جَعَلَ حُكْمَ تَأنِيثِ العَدَد عَلى ذَلِكَ الموصُوف المتَخَيَّلِ، عَلَى تَقدِيرِ: ثَلاثَة ذُكورٍ دَوَابّ، أَو ثَلاثَة أَشخَاص دَوَابّ، وَذَلِكَ لأَنَّ الموصُوفَ يُحذَفُ بِكَثرَةٍ مَعَ كَلِمَة (الدَّابَّة)[81]. وَقَد عَبَّرَ الشَّيخُ خَالِدُ الأَزهرِيُّ (ت 905ه) عَن هَذا بِأَنَّه مَبنِي عَلى تَوهُّم الموصُوفِ في هَذهِ الحَالَةِ، قَالَ: ((وَاعتِبَارُ تَوهُّم الموصُوفِ كَاعْتِبَارِ نِيَّتِه، وَلِهَذا تَرَى العَرَبَ يَقُولون: (ثَلاثَة دَوَاب)؛ بِالتَّاء؛ إِن قَصَدُوا ذُكُورا، لأَنَّ (الدَّابَّة) وَهِيَ لُغَةً: كُلُّ مَا يَدُبُّ عَلى الأَرضِ صِفَةٌ في الأَصلِ غَلَبت عَلَيهَا الاسميَّةُ))[82].

وَلا شَكَّ في أَنَّ الَّذي سَوَّغَ هذا الاستِعمَالَ، هُنا، هُو أَنَّ (الدَّابَّة) صِفَةٌ غَالِبَةٌ، يُغنِي ذِكْرُهَا عَن الموصُوفِ، شَأنُهَا في ذلِكَ شَأن الأَبطَح وَالأَبرَق، فَهِيَ في الأَصلِ وَصفٌ يَدُلُّ عَلَى كُلِّ مَا يَمشِي عَلَى الأَرض[83]، قَالَ الجوهريُّ: ((وَكُلُّ مَاشٍ عَلى الأَرضِ دَابَّةٌ وَدَبِيبٌ))[84]، ثُمَّ انتَقَلَ استعمَالُها لِلدَّلالَةِ عَلى مَا يُركَبُ، قَالَ القُرطُبي (ت 671 ه): ((لِلْعَرَبِ تَحَكُّمٌ فِي الْأَسْمَاءِ، كَالدَّابَّةِ وُضِعَتْ لِكُلِ مَا يَدِبُّ، ثُمَّ خَصَّصَهَا الْعُرْفُ بِالْبَهَائِمِ فَكَذَلِكَ لِعُرْفِ الشَّرْعِ تَحَكُّمٌ فِي الْأَسْمَاءِ))[85]. وَمِن ثَمَّ، مَعَ مُرورِ الزَّمنِ، صَارَت (الدَّابَّةُ) صِفَةً غَالِبَةً[86]؛ وَلِهَذا قَالَ الأُستَاذُ صَلاحُ الدِّينِ الزَّعبَلاوِيّ: ((وَلَفْظُ (الدَّابَّة) الَّذي أَتَوا بِهِ مِثَالاً مُتَعارَفاً لانتِقَالِ العَامِّ إِلَى الخَاصِّ، لَيسَ إِلَّا صِفَةً غَالِبَةً))[87].

بِنَاءُ صِيغَةِ (فَعَالِ): يُفسِّر النَّحويُّونَ بِنَاءَ بَعضِ الأَلفَاظِ الَّتي جَاءَت عَلى صِيغَة (فَعَالِ) عَلى الكَسْرِ، نَحو: (جَعَارِ)، وَهُو اسمٌ للضَّبعِ، وَ(حَلاقِ)، وَهُو اسمٌ للمَنِيَّةِ، بِأَنَّهَا حَصَل فِيهَا العَدلُ وَالتَّأنِيثُ، وَيُفسِّرونَ العَدلَ هُنا بِأَنَّ هَذهِ الأَسماءَ مَعدُولَة عَن صِفَةٍ غَالِبَة، فَ(جَعَار) مَعدُولَة عَن (جَاعِرة)، وَ(حَلاق) مَعدُولَة عَن (حَالِق). وَقَد ذَكَر ابنُ الشَّجَرِيِّ (ت 542 ه) أَنَّ (فَعَال) تَأتي في بَعضِ صُورِهَا مَعدُولَةً عَن صِفَةٍ غَالِبَةٍ، وَحَاوَلَ الرَّبْطَ بَينَ دَلالتِهَا وَدَلالَة اسمِ الفِعلِ، مُبيناً الأَصلَ الَّذي عُدِلَت عَنه مِثلُ هَذهِ الأَسماءِ، قَالَ: ((فَعَال المعدُولَة عَن الصِّفَةِ الغَالِبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالمصدَرَ في الدَّلالَةِ عَلَى الفِعْلِ، بمنزِلَةِ اسمِ الفِعلِ الَّذي هُو نَزَالِ، في دَلالَتِه عَلَى انزِلْ، وَذَلِكَ قَولُهم للضَّبعِ: جَعَار، اسم لَهَا خَاصَّة، مَأخُوذٌ مِن الجَعرِ، وَهُو ذُو بَطنِها، وَبَطن الذِّئب وَالكلب، وَخَصُّوهَا بِهَذا الاسمِ دُونَهَا؛ لِكَثرَةِ جَعرِها، ...، وَمِثل «جَعَار» في كَونِهَا مَعدُولَة عَن صِفَةٍ غَالِبَة، قَولهم لِلمَنِيَّة: حَلاقِ، عَدَلُوهَا عَن الحَالِقَة، كَمَا عَدَلُوا جَعَارِ عَن الجَاعِرة))[88]. في حين أَرجَعَ الجوهريُّ سَبَب بِنَائِهَا إِلى اجتِمَاعِ العَدلِ وَالتَّأنِيثِ وَالصِّفَةِ الغَالِبَةِ فِيهَا، قَالَ: ((وَجَعَارِ: اسمٌ لِلضَّبعِ، لِكَثرَةِ جَعرِهَا. وَإِنَّمَا بُنِيَت

عَلَى الكَسْرِ لأَنَّه حَصَلَ فِيهَا العَدْلُ وَالتَّأنِيثُ وَالصِّفَةُ الغَالِبَة))[89]. فَظَاهِرُ كَلامِهِ، هُنا، يَعني أَنَّ هَذهِ الأَسمَاءَ نَفسَهَا مِن الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ، وَلَيسَت مَعدُولَة عَن صِفَاتٍ غَالِبَةٍ. وَقَد ذَكَرَ ابنُ مَنظُور التَّعلِيلَ نَفسَه في بِنَاءِ (حَلاقِ)، قَالَ: ((وحَلاقِ مِثْلَ قَطَامِ: المَنِيَّةُ، مَعدُولَة عَنِ الحَالِقَةِ، لأَنها تَحلِق أَي تَقْشِرُ ،...، وَبُنِيَتْ عَلَى الكَسْرِ لأَنه حَصَلَ فِيهَا العَدْلُ والتأنيث وَالصِّفَةُ الْغَالِبَةُ))[90]. وَكَأَنَّهَا بَعدَ أَنْ عُدِلَت صَارَت صِفَةً غَالِبَةً، وَلَيسَت هِيَ مَعدُولَةً عَن صِفَةٍ غَالِبَةٍ. وَقَد انتَهَى الرَّضيُّ الاستراباديُّ إِلى أَنَّ (حَلاقِ)، هِيَ فِي الأَصلِ صِفَةٌ عَامَّة لِكُلِّ مَا يحلق، وَلَكِنَّهَا صَارَت بِالغَلَبَةِ عَلَمَ جِنس، مِثل: أُسَامَة، وَكَأَنَّهَا اختَصَّت بِجِنسِ المَنَايَا، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُوصَفُ بمعرِفَةٍ، وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَهَا وَلَو لم تَكُن مِن المَعَارِفِ لَمَا جَازَ ذَلِكَ.

تَجرِيدُ كَلِمَة (الدُّنيَا) مِن (ال): يَتَّفِقُ كَثِيرٌ مِن المفسِّرِينَ عَلَى أَنَّ (الدُّنيَا) وَ(الآخِرَة) مِن الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الأَصلَ فِيهَا: الدَّار الدُّنيَا وَالدَّار الآخِرَة[91]. وَيَذكُرُ النَّحوِيُّونَ أَنَّ القِيَاسَ في (الدُّنيَا) أَنْ تُستَعمَلَ مَسبُوقَةً بـ(ال)، لأَنَّهَا صِفَةٌ، وَهِيَ مُؤنَّث عَلَى وَزنِ (فُعلَى) وَمُذكّره: (الأَدنَى)، مِثل الأَكبَر وَالكُبرَى، وَكَانَ حَقُّهَا أَن تُلازِمَهَا (ال) التعريف، قَالَ السِّيرَافِيُّ: ((اعلَمْ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى (أفعل) وأنثاه (فُعلَى) فَالبَابُ فِيهِمَا أَنْ يُستَعمَلا بِالأَلِفِ وَاللامِ وَلا يسقطَا كَقَولِكَ (الأَصغَر وَالصُّغرَى) وَ(الأَكبَر وَالكُبرَى) و(الأَعَزّ وَالعُزَّى)، و(الأَدنَى وَالدُّنيَا) و(الأَقصَى وَالقُصيَا) و(الأَطوَل وَالطُّولَى)))[92]. وَلَكِنَّ كَلِمَة (دُنيَا) مِن غَيرِ (ال) لأَنَّهَا استُعمِلَت استعمَالَ الأَسماءِ، مِن غَيرِ أَن يُذكَرَ مَوصُوفِهَا، وَذَلِكَ لأَنَّهَا تَحَوَّلَت إِلى صِفَةٍ غَالِبَةٍ، قَالَ الزَّمخشَرِيُّ: ((وَقَد استُعمِلَت (دُنيَا) بِغَيرِ أَلِف وَلام ،...، لأَنَّهَا قَد غَلَبَت فَاختَلَطَت بِالأَسمَاءِ))[93]. وَقَد أَرجَعَ الرَّضيُّ تَجَرُّدَهَا مِن (ال) وَالإِضَافَةِ إِلى أَنَّهَا تَجَرَّدَت مِن الدَّلالَة عَلَى التَّفضِيلِ، وَجَاءَت بمعنَى: العَاجِلَة، قَالَ: ((وَقَد تُجَرَّد (الدُّنيَا) و(الجُلَّى) عَن اللام وَالإِضَافَةِ، إِذَا كَانَت الدُّنيَا، بمعنَى العَاجِلَة، وَالجُلَّى بمعنَى الخُطَّة العَظِيمَة، ...، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ، لانمِحَاءِ مَعنَى التَّفضِيلِ مِنهمَا))[94]. وَقَد أَشَارَ صَاحِبُ الكَنَاشِ إِلى تَفسِيرٍ قَرِيبٍ مِن هَذا التَّفسِيرِ في تَنكِيرِ (دُنيَا) و(جُلَى)، مُبيناً دَلالَةَ اللَّفظَينِ سَابقاً وَدَلالتهمَا بَعدَ شُيوعِ استعمَالهمَا، قَالَ:((وَأَمَّا استعمَالهم دُنيا وجُلّى وَنَحوهمَا بِدُونِ ذَلِكَ فَمُؤوَّل. أَمَّا دُنيا وَهِيَ تَأنِيثُ الأَدنَى، فإِنَّهَا غَلَبت عَلَيهَا الاسمِيَّةُ بعدَ أَن كَانَت صِفَةً وَصَارَت اسماً لهذِهِ الحيَاةِ الأُولَى، وَأَمَّا جُلّى فَكَانَت صِفَةَ تَأنِيث الأَجلِّ، ثُمَّ غَلَبت عَلَيهَا الاسمِيَّةُ فَجُرِّدَت عَن الأَلِف وَاللام وَصَارَت اسماً للحَرْبِ))[95]. في حين أَرجَعَ أَبو حَيَّان سَبَبَ التَّنكِيرِ إِلى أَنَّهَا استُعمِلَت كَثِيرا مِن غَيرِ الموصُوفِ حتَّى تَحَوَّلَ إِلى اسمٍ مَحضٍ، قَالَ: ((وقد تُنكَّرُ الدُّنيا والجُلَّى لشَبَهِهمَا بِالجَوَامِدِ الدُّنيَا وَالجُلَّى مُؤنَّثاً الأَدنَى وَالأَجَلّ، فَحقهمَا أَلا يُنكَّرا إِلَّا إِذَا ذُكِّرا، لكنَّهمَا كَثر استعمَالهمَا استعمَالَ الأَسمَاءِ المحضَةِ، فَلِذَلِكَ جَازَ تَنكِيرهمَا))[96]. وَمَعنَى هَذا أَنَّ الاسمِيَّةَ غَلَبَت عَلَى الكَلِمَة فَأَضعَفَت الوَصفِيَّة فِيهَا، قَالَ عبدُ القَادِرِ البَغدَادِيّ (ت 1093هـ): ((انَّ الاسمِيَّةَ غَلَبت عَلَيهَا لِكَثْرَة اسْتِعْمَالهَا وَلِهَذَا لم تَجْرِ عَلَى مَوْصُوف غَالِباً كَمَا غَلَبَت الاسمِيَّة عَلَى نَحو: الأَجرَع وَالأَبطَح))[97].

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ وَالجَمْعُ: مَيَّزَ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ بَينَ الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ عِندَ دِرَاستِهم لِقَضَايَا الصَّرفِ وَمَسَائِلِه، وَذَلِكَ لأَنَّهم يَرَونَ أَنَّ ((لِكُلِّ وَاحِدٍ مِن هَذينِ النَّوعَينِ أَحكاماً تُفَارِقُ بها الآخَر))[98]. وَلِذَا وَقَفَ الصَّرفِيُّونَ عِندَ الجَمعِ وَنَظَروا إِلَيهِ مِن هَذهِ الزَّاوية، وَأَعني نَوعَ الاسمِ الَّذي يُرَادُ جَمعُه: اسمٌ هُو أَم صِفة؟؛ فَانْتَهَوا إِلى أَنَّ القِيَاسَ في الصِّفَة إِذَا أُرِيدَ جَمْعُهَا أَن تُجمَعَ جَمعاً سَالماً وَلَيسَ جَمعَ تَكسِيرٍ، قَالَ السِّيرافِيُّ: ((اعلَمْ أَنَّ البَابَ في جَمعِ الصِّفَةَ أَن يَكُونَ مَسلَّماً غَيرَ مُكَسَّر، لأَنَّهَا تَجرِي عَلَى الفِعلِ، وَالفِعلُ يَلحَقُه الضَّمِيرُ المذكَّر وَالمؤنَّثُ؛ فَالجَارِي عَلَيه تَلحَقُه عَلَامَةُ التَّذكِيرِ وَعَلامَةُ التَّأنِيثِ))[99]. وَيُفسِّر العُلَمَاءُ مَسلكَ العَرَبِيَّة هَذا في الجَمعِ بِأَنَّ الصِّفَة مَحمُولَةٌ عَلَى الفِعلِ، لأَن الفِعلَ تَلحَقُه الضَّمَائِرُ، نَحو: يَضرب ويَضرِبُون، وفي هذا مُشَابَهَة للجَمعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ. وَمِن هَذا المنطَلقِ يُقَرِّر عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ أَنَّ جَمعَ الصِّفَةِ جَمعَ تَكسِيرٍ ضَعِيفٌ، إِلَّا إِذَا غَلَبت عَلَيهَا الاسمِيَّةُ، قَالَ ابنُ يَعيش: ((اعلَمْ أَنَّ تَكسِيرَ الصِّفَةِ ضَعِيفٌ، وَالقِيَاسُ جَمعُهَا بِالوَاوِ وَالنُّونِ. وَإِنَّمَا ضَعُفَ تَكسِيرهَا؛ لأَنَّهَا تَجري مَجرَى الفِعلِ، ...، فَكَانَ القِيَاسُ أَن لا تُجمَع كَمَا أَنَّ الأَفعَالَ لا تُجمَعُ، فَأَمَّا جَمعُ السَّلامَةِ، فَإِنَّه يَجرِي مَجرَى عَلامَةِ الجَمعِ مِن الفِعلِ إِذَا قُلتَ: (يَقُومُونَ)، و(يَضْرِبُونَ)، فأشبهَ قولُك: (قائمون): (يقومون)،...، وقد تُكسَّر الصِّفَةُ عَلَى ضعْفٍ لِغَلَبَة الاسمِيَّة. وَإِذَا كَثُر استِعمَالُ الصِّفَة مَعَ الموصُوفِ، قَوِيَت الوَصفِيَّةُ، وَقَلَّ دُخُولُ التَّكسِيرِ فِيهَا، وَإِذَا قَلَّ استِعمَالُ الصِّفَةِ مَعَ الموصُوفِ، وَكَثُر إِقَامَتُهَا مُقَامَه، غَلَبَت الاسمِيَّةُ عَلَيهَا، وَقَوِيَ التَّكسِيرُ فِيهَا))[100]. وَابنُ يَعيش، هُنا، يَربطُ بَينَ جَوَازِ جَمعِ الصِّفَةِ جَمْعَ تَكسِيرٍ وَغَلَبَةِ الاسمِيَّةِ عَلَيهَا، وَذَلِكَ لأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا غَلَبَت عَلَيهَا الاسمِيَّةُ ابتَعَدَت عَن مُشَابَهَةِ الفِعلِ الَّذي تَجرِي الصِّفَةُ مَجرَاه وَتُحمَل عَلَيه.

وَقَد صَاغَ الرَّضيُّ هَذهِ الفِكرَةَ في قَاعدَةٍ عَامَّة، قَالَ: ((وَاعلَم أَنَّ الأَسمَاءَ أَشَدُّ تَمكُّناً في التَّكسِيرِ، وَالصِّفَاتُ مَحمُولَةٌ عَلَيهَا، فَإِذَا

اشْتُبِه عَلَيكَ تَكسِيرُ شَيءٍ مِن الصِّفَاتِ، فَإِنْ كُنتَ فِي الشِّعرِ فَاحْمِلهَا عَلَى الأَسمَاءِ وَكَسِّرهَا تَكسِيرَهَا، وَإِنْ كُنتَ فِي غَيرِ الشِّعرِ فَلا تَجمَع إلا جَمْعَ السَّلامَة))[101].

وَلا يَفُوتنا، هُنا، أَنَّ نُنَبِّه عَلَى أَنَّ هَذا الأَمرَ إِنَّمَا يَنطَبِقُ عَلَى الصِّفَة الجَارِية مَجرَى الفِعلِ، نَحو: (ضَارِب) الجَارِية مَجرى الفِعلِ: (يَضرِب)، فَنَقُول فِي جَمعِهَا: (ضَارِبُون)، وَ(ضَارِبَات). وَلكنَّه لا يَنطَبِقُ عَلَى النَّوعِ الآخَر مِن الصِّفَات الَّتِي لا تَجرِي مَجرَى الفِعلِ، نَحو: أَحمر، فَإِنَّه لا يُجمَعُ جَمْعَ سَلامَةٍ إِلَّا فِي الضَّرورَة الشِّعرِيَّة، وَإِنَّمَا القِيَاسُ فِيه أَن يُجمَعَ جَمْعَ تَكسِيرٍ، فَيُقَال: حُمُر. وَقَد فَصَّل الصَّرفِيُّونَ العَرَب الضَّوَابِطَ اللُّغَوِيَّة الحَاكِمَة لِجَمعِ هَذا النَّوعِ مِن الصِّفَاتِ، قَالَ ابنُ يَعِيش: ((الصِّفَاتُ عَلَى ضَرِبَيْنِ: أَحَدُهمَا: مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الفِعلِ كـ (ضَارِب)، و(ضَارِبَة)، وَغَيرِ جَارٍ كـ (أَحمَر)، ونحوه. فَمَا كَانَ مِن الأَوَّلِ، فَإِنَّه يُجمَع جَمْعَ السَّلامَةِ، فَتَقُول فِي المذَكَّر: (قَائِمُون)، و(ضَارِبُون)، وَفِي المؤَنَّث: (قَائِمَات)، و(ضَارِبَات). وَذَلِكَ أَنَّه لما جَرَى عَلَى الفِعْلِ؛ شُبِّه بِلَفْظِ الفِعلِ الَّذي يتَّصِل بِهِ ضَمِيرُ الجَمْعِ؛ ...، فقولُك: (ضَارِبُون) بمنزِلَةِ (يَضرِبُون)، و(ضَارِبَاتٌ) بمنزِلَةِ (يَضْرِبْنَ). وَمَا كَانَ مِن الثَّانِي -وَهُو غَيرُ الجَارِي- فَلا يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَةِ إِلَّا عَن ضَرُورَةٍ))[102].

وَقَد جُمِعَت بَعضُ الصِّفَاتِ الجَارِيَة (شَكْلِيًا) مَجرَى الفِعلِ جَمْعَ تَكسِيرٍ عَلَى الرَّغمِ مِن أَنَّ حَقَّهَا أَن تُجمَعَ جَمعَ سَلامَةٍ، وَقَد سَوَّغَ ذَلِكَ أَنَّهَا تَحَوَّلَت إِلى صِفَاتٍ غَالِبَةٍ جَارِية مَجرَى الأَسمَاءِ، وَمِن ذَلِكَ كَلِمَة (الرَّاعِي)، وَهِيَ عَلَى وَزنِ (الفَاعِل)، و (رَاعٍ) يَجرِي (شَكْلِيًا) عَلَى الفِعلِ المضَارِعِ (يَرعَى)، وَلكنَّهَا لَم تُجمَع جَمْعَ سَلامَةٍ، وَإِنَّمَا جُمِعَت جَمْعَ تَكسِيرٍ، عَلَى: رُعَاة، وَرِعَاء، وَرُعيَان، وَذَلِكَ لأَنَّهَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ، ضَعفَ فِيهَا المعنَى الفِعلِيُّ، قَالَ ابنُ سيدَه: ((وَرَاعِي الْمَاشِيَة: حَافِظُهَا، صِفَةٌ غَالِبَةٌ غَلَبَة الاسْمِ، وَالْجَمْعُ رُعَاةٌ وَرِعَاءٌ وَرُعْيَانٌ كَسَّرُوه تَكسِيرَ الْأَسْمَاءِ كَحَاجِر وحجران لِأَنَّهَا صِفَةٌ غَالِبَة))[103].

وَقَد جَاءَت بَعضُ الصِّفَاتِ مَجمُوعَةً عَلَى غَيرِ القِيَاسِ، وَذَلِكَ لأَنَّهَا تَحَوَّلت إِلى صِفَاتٍ غَالِبَة جَارِية مَجرى الأَسمَاءِ، فَمِن ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي عَلَى وَزنِ (أَفعَل) تُجمَع عَلَى (فُعُل)، نَحو: أَحمَر فَجَمعُه: حُمُر، غَيرَ أَنَّهم جَمَعُوا (أَبرَق) وَ(أَبطَح)، وَهُمَا صِفَتَانِ عَلَى وَزنِ (أَفعَل) عَلَى (أَبَارِق) وَ(أَبَاطِح)، وَالَّذي سَوَّغَ ذَلِكَ أَنَّهُمَا صِفَتَانِ غَالِبَتَانِ، فَجُمِعَتَا هَذا الجَمعَ لأَنَّهُمَا أَشبَهَتَا الاسمَ[104]. وَمِثلُ ذَلِكَ أَيضاً جَمعُ (الأَجدَل) عَلَى (الأَجَادِل)، وَكَانَ القِيَاسُ أَن يُجمَعَ عَلَى (فُعل)، وَلكنَّه جُمِعَ هَذا الجَمْعَ لأَنَّه صَارَ صِفَةً غَالِبَةً وَجُمِعَ جَمْعَ الأَسمَاءِ؛ قَالَ ابنُ سيدَه: ((وَالأَجْدَل: الصَّقرُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ، وَأَصلُه: مِن الجَدْل الَّذِي هُوَ الشِّدَّة. وَهِي الأَجَادِل، كَسَّرُوه تَكسِيرَ الْأَسْمَاءِ لِغَلَبَة الصِّفَة))[105].

وَمِن ذَلِكَ (الأَسودُ)، وَهُو أَخبَثُ الحَيَّاتِ، فَحَقُّه أَن يُجْمَعَ عَلَى (فُعل)، فَيُقال: (سُود)، وَلكنَّه جُمِع عَلَى: (أَسَاوِد) وَ(أَسَاوِيد)، لمعَامَلَتِه مُعَامَلَةَ الأَسمَاءِ، لأَنَّه صِفَةٌ غَالِبَةٌ، قَالَ ابنُ الأَثِيرِ (ت 606 هـ): ((والْأَسْوَدُ أَخبَثُ الحيَّاتِ وَأَعظَمُهَا، وَهُوَ مِنَ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ، حَتَّى استُعْمِل اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاء وجُمِعَ جَمْعَها))[106].

وَمِثلُ ذَلِكَ أَيضاً (أَمعَز)، فَهُو عَلَى وَزنِ (أَفعَل)، وَحَقُّه عَلَى القِيَاسِ أَن يُجمَعَ عَلَى (فُعل)، وَلكنَّه جُمِعَ عَلَى: (أَمَاعِز)، عَلَى وَزنِ (أَفَاعل)، وَذَلِكَ لأَنَّ العَرَبَ حَمَلَته عَلَى الاسْمِيَّةِ لأَنَّه صِفَةٌ غَالِبَةٌ، قَالَ العُكبَرِيُّ: ((وَ(الأَمعَز) صِفَةٌ غَالِبَةٌ تَجْرِي مَجْرَى الْأَسْمَاءِ فَتُجْمَع عَلَى (أَمَاعِز)، وَلَو كَانَت صِفَةً مَحْضَة لَقُلت: مُعز، كَأَحمَر وَحُمُر))[107].

وَمِن ذَلِكَ جَمْعُ (الخَضرَاءِ) عَلَى (الخَضرَاوَات)، كَمَا فِي الحَدِيثِ الشَّرِيف: (لَيْسَ فِي الخَضراوات صَدَقَة)[108]، فِي حِين يُقَرِّر الصَّرفِيُّونَ أَنَّ وَزنَ (فَعْلاء) إِذَا كَانَ اسْماً فَإِنَّه يُجْمَع جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا، نَحو: صَحْرَاء وَجَمْعُه: صَحرَاوَات، وَإِذَا كَانَ صِفَةً فَإِنَّه يُجْمَعُ عَلَى (فُعل)، نَحو: (حَمْرَاء) جَمعه: (حُمر)، وَلا يَجُوزُ جَمعُه بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَقَد وَجَّه العُلَمَاءُ هَذا الجَمعَ الوَارِدَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِأَنَّ (الخضرَاوَات) هُنَا جَاءَت صِفَةً غَالِبَة فَجُمِعَت جَمْعَ الأَسمَاءِ. قَالَ ابنُ سِيدَه: ((وَقَولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَيْسَ فِي الخَضراوات صَدَقَة). يَعْنِي بِهِ الْفَاكِهَة الرَّطبة، جَمَعَه جَمْعَ الْأَسْمَاءِ كَوَرقَاء وَوَرَقَاوَات، وَبَطحَاء وَبَطحَاوَات، لِأَنَّهُ صِفَةٌ غَالِبَةٌ غَلَبَت غَلَبَة الْأَسْمَاء))[109].

الصِّفَةُ الغَالِبَةُ وَتَعَدُّدُ الدَّلالَة: أَدَّى غِيَابُ مِعيَارٍ وَاضِحٍ وَمُحَدَّدٍ فِي تَصنِيفِ الصِّفَةِ الغَالِبَة وَتَمييزِهَا مِن غَيرِهَا إِلى الاحتِمَالِ وَتَعَدُّدِ الدَّلالَة، وَمِن ذَلِكَ مَا احتَمَلَته كَلِمَةُ (دَائِرة) فِي قَولِه تَعَالى: ﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: 98] مِن تَوجِيهٍ دَلالِيٍّ، إِذ أَجَازَ الرَّازِي (ت606هـ) أَن تَكُون بمعنَى:الدَّائِرَة الوَاحِدة، وَأَن تَكُونَ صِفَةً غَالِبَةً، قَالَ: ((وَالدَّائِرَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً غَالِبَةً، وَهِيَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي آفَةٍ تُحِيطُ بِالْإِنْسَانِ كَالدَّائِرَةِ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَهُ مِنْهَا مُخَلِّصٌ))[110]. وَقَد ذَهَبَ العُكبَرِيُّ إِلى أَنَّهَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ لا يُذكَر مَعَهَا الموصُوف[111].

وَمِن صُورِ ذَلِكَ أَيضاً مَا نَجِدُه فِي تَفسِيرِ قَولِه تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 13]، إِذ نَقَل أَبُو حَيَّان

وَجهَينِ في نَوعِ (ال) فِي (السُّفَهَاءِ)، وَهُمَا: أَن تَكُونَ لِلعَهْدِ، وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلصِّفَةِ الغَالِبَةِ، وَقَد وَصَفَ الرَّأيَ الثَّانِي بِأَنَّه بَعِيدٌ[112].

خَاتِمَةُ البَحثِ: الصِّفَةُ الغَالِبَةُ فِي العَرَبِيَّةِ ظَاهِرَةٌ تَستَحِقُّ الدِّرَاسَةَ، وَهِيَ تَكشِفُ عَن وَجهٍ مِن وُجُوهِ التَّغيُّرِ الدَّلالِيِّ وَالتَّركِيبِيِّ الَّذي يَفرِضُه الاستِعمَالُ فِي الوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، إذ عِندَمَا تَختَصُّ الصِّفَةُ بِمَوصُوفٍ مُحَدَّدٍ، إلى أَنْ تَصِلَ حَدًّا مِن الشُّيُوعِ وَالذُّيُوعِ وَالشُّهرَةِ تَكُونُ مُغنِيَةً عَنهُ، فَلا يَحتَاجُ المتَكَلِّمُ مَعَهَا إلى ذِكرِ ذَلِكَ المَوصُوفِ، تُسَمَّى هَذِهِ الصِّفَةُ فِي مِثلِ هَذِهِ الحَالَةِ بِالصِّفَةِ الغَالِبَةِ، وَلَكِنَّهَا فِي الوَقتِ نَفسِه، عِندَمَا تَتَحَوَّلُ، بِمُرُورِ الزَّمَنِ، إلى صِفَةٍ غَالِبَةٍ، تَفقِدُ مَا فِيهَا مِن مَعنَى الوَصفِيَّةِ، وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ الاسمِيَّةِ عَلَيهَا، فَهِيَ فِي هَذِهِ الحَالَةِ صِفَةٌ مَغلُوبَةٌ؛ إذ غَلَبَ عَلَيهَا الاسمُ، وَمِن ثَمَّ يَجرِي عَلَيهَا مَا يَجرِي عَلَيه، وَتُعَامَل مُعَامَلَتَه، وَهِيَ، عَلَى هَذا، فِي مَرحَلَةٍ بَينَ الوَصفِيَّةِ وَالاسمِيَّةِ، وَفِي حَالَةٍ بَينَ الوَصفِيَّةِ وَالعَلَمِيَّةِ، وَيَبدُو مِن البَحثِ أَنَّ الصِّفَةَ عَامَّةً فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ تَمتَلِكُ حَيَوِيَّةً لُغَوِيَّةً عَالِيَةً اكتَسَبَتهَا مِن حَاجَةِ المجتَمَعِ اللُّغَوِيَّةِ وَسَاعَدَ عَلَيهَا مَا تَمتَازَ بِهِ الصِّفَةُ فِي العَرَبِيَّةِ مِن مُرُونَةٍ فِي دَاخِلِ التَّعبِيرِ اللُّغَوِيِّ.

وَقَد تَبَيَّنَ مِن البَحثِ أَنَّ لِلصِّفَةِ الغَالِبَةِ أَثَراً فِي التَّفكِيرِ التَّقعِيدِيِّ النَّحوِيِّ وَالصَّرفِيِّ، فَهِيَ لَيسَت مِن الصِّفَاتِ المحضَةِ، وَهِيَ تَختَلِفُ عَن المشتَقَّاتِ الصَّرِيحَةِ لأَنَّهَا تَخلُو مِن الدَّلالَةِ الزَّمَنِيَّةِ، وَلا تَتَحَمَّلُ ضَمِيراً، وَقَد تُجمَعُ جَمْعَ الأَسماءِ لِغَلَبَةِ الاسمِيَّةِ عَلَيهَا.

وَقَد بَدَأَت الإِشَارَةُ إلى هَذِهِ الظَّاهِرةِ عِندَ سِيبوَيهِ الَّذي وَصَفَهَا وَمَثَّلَ لَهَا، ثُمَّ تَطَوَّرَ دَرسُهَا عَلَى يَدِ المبَرِّدِ وَابنِ السَّرَّاجِ اللَّذَينِ اصطَلَحَا عَلَيهَا بِاسمِ الصِّفَةِ الغَالِبَةِ، لِيَشِيعَ هَذا المصطَلَحُ عِندَ مَن تَبِعَهم مِن عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ، كَالجَوهَرِيِّ وَالعُكبَرِيِّ، وَلَكِنَّه لَقِيَ عِنَايَةً لافِتَةً عِندَ ابنِ سِيدَه، مِن القُدَماءِ، فَقَد كَانَ يُنَبِّهُ عَلَى الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ فِي مُعجَمِه: (المحكم)، وَهُو مَا يَظهَرُ جَلِيًّا فِي مُلحَقِ هَذا البَحثِ. وَقَد تَبِعَه عَلَى ذَلِكَ مُعجَمِيونَ لاحِقونَ، نَقلوا منه، وأَهَمُّهم: ابنُ مَنظور وَمرتَضَى الحسيني الزَّبِيديّ. وَقَد قَابَلَ ابنَ سِيدَه، عِندَ المحدثِينَ، الأُستاذُ صَلاحُ الدِّينِ الزَّعبلاوِيّ الَّذي أَبدَى اهتِمَاماً بِأَثَرِ هَذِهِ الظَّاهِرةِ فِي تَوجِيهِ الجُمُوعِ الَّتي جَاءَت عَلَى غَيرِ القِيَاسِ.

مُلحَقٌ بِالصِّفَاتِ الغَالِبَةِ

ذَكَرتُ فِي هذا المُلحَق ما صَرَّحَ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّة بأَنَّه صِفَةٌ غَالِبَةٌ، وَقَد اعتَمَدتُ فِيهِ عَلَى: الصِّحَاحِ، والمحكَمِ، واللِّسَانِ، والتَّاجِ.

1.	أخر: الآخِرة: دَارُ البَقَاءِ، صفة غالبة. (المحكم: 5/ 237، واللسان: 4/ 14، والتاج: 10/ 36).
2.	ألق: المَألوق: اسْم فرس الحرش بن عَمْرو، صفة غالبة على التَّشْبِيه. (المحكم: 6/ 474، واللسان: 10/ 8، والتاج: 25/ 20).
3.	بدع: البَدِيعُ: الزِّقُّ الجَدِيدُ، والسِّقاءُ الجَدِيدُ، صِفَةٌ غالِبَةٌ، كالخَيْفَةِ والعَجُوزِ. (التاج: 20/ 308).
4.	بذخ: الباذخ: الجبلُ الطَّوِيل، صفة غالبة. (المحكم: 5/ 162، واللسان: 3/ 7، والتاج: 7/ 232).
5.	برق: الابرق: الأَرض الواسعة الغَلِيظَة المختلطة بحجارة ورمل. (المحكم: 6/ 400، واللسان: 10/ 16).
6.	بصص: البَصَّاصَةُ العَيْنُ فِي بعضِ اللُّغاتِ صِفَةٌ غالِبةٌ. (المحكم: 8/ 277، واللسان: 7/ 6، والتاج: 17/ 491).
7.	بطح: الابطح: المسيل الواسع الذي فِيهِ دقاق الْحَصَى. (المحكم: 3/ 247، واللسان: 2/ 413، والتاج: 6/ 315).
8.	بوع: البَائِع: ولد الظبي إذا بَاعَ فِي مَشْيه، صفة غالبة، وَالْجمع بوع وبوائع. (المحكم: 2/ 378، واللسان: 8/ 22، والتاج: 20/ 362).
9.	بيض: الأَبْيَضُ عِرْق السُّرَّة وقيل عِرْقٌ فِي الصُّلبِ وقيل عِرْقٌ فِي الحالبِ صفةٌ غَالِبَةٌ. (المحكم: 8/ 235، واللسان: 7/ 123، والتاج: 18/ 267).
10	جدل: الأَجْدل: الصَّقر، صفة غالبة، وَأَصله: من الجَدْل الَّذِي هُوَ الشدَّة. (المحكم: 7/ 323، واللسان: 11/ 103).
11	جري: الْجَارِيَة: السَّفِينَة، صفة غالبة. (المحكم: 7/ 504، واللسان: 14/ 141، والتاج: 37/ 345).
12	جرع: الاجرع: والأَجْرَع، والجَرْعاء: الأَرْض ذَات الحزونة، تشاكل الرمل. (المحكم: 3/ 247 (بطح)).
13	جعر: وجَعَارِ: اسْمٌ للضَّبُعِ لِكَثْرَةِ جَعْرِها. (الصحاح: 2/ 614 ، واللسان: 4/ 139).
14	حجب: الحاجبُ: البواب، صفة غالبة. وَجمعه، حَجَبَةٌ وحُجَّابٌ، وخطته الحِجابَةُ. (المحكم: 3/ 92، واللسان: 1/ 298، والتاج: 2/ 239).
15	حجب: الحاجِبانِ: العظمان اللَّذَان فَوق الْعَينَيْنِ، بلحمها وشعرهما، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 92، واللسان: 1/ 299، والتاج: 2/ 241).
16	حرش: الحارِشُ، بثور تخرج فِي أَلْسِنَة النَّاس وَالْإِبِل، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 107، واللسان: 6/ 281، والتاج: 17/ 142).
17	حسن: الحسنة: يُقَالُ: كَلِمَةٌ حَسَنةٌ، وفَعْلة حَسَنة. (اللسان: 1/ 97).
18	حفش: الحافِشَةُ، المسيل، صفة غالبة، وأنث على إِرَادَة التلعة أَو الشعبة. (المحكم: 3/ 112، واللسان: 6/ 286).
19	حقن: الحاقِنَةُ: الْمعدة. صفة غالبة لِأَنَّهَا تحقِنُ الطَّعَام. (المحكم: 3/ 15، واللسان: 13/ 126، والتاج: 34/ 450).
20	حكك: الحَاكَّةُ: السِّنُّ لِأَنَّهَا تَحُكُّ صاحبتها أَو تَحُكُّ مَا تأكله، صفة غالبةٌ. (المحكم: 2/ 479 ، واللسان: 10/ 414، والتاج: 27/ 120).
21	حلق: حلاق: المنية. بُنِيَت على الكَسْرِ لأَنَّه حَصَلَ فِيهَا العَدْلُ والتأنيث والصِّفةُ الغالِبَةُ، وَهِي مَعْدولَةٌ عَن حالقَةٍ. (الصحاح:

	4/ 1464، واللسان: 10/ 66، والتاج: 25/ 192).
22	حمرس: الحُمارِسُ: اسْم للأسد، أَو صفة غالبة، وَهُوَ مِنْهُ. (المحكم: 4/ 65، واللسان: 6/ 58، والتاج: 15/ 560).
23	حمو: الحَمَّاءُ: الاسْتُ لِسَوادها، صفة غالبة. (المحكم: 2/ 554، واللسان: 12/ 156).
24	خضر: الخَضراوات: الْفَاكِهَة الرَّطبة. (المحكم: 5/ 41، واللسان: 4/ 249، والتاج: 11/ 180).
25	خيف: ناقةٌ خيفاء: واسعةُ جَلْد الضَّرع. وَالْجمع: خَيْفاوات. (المحكم: 5/ 269، واللسان: 9/ 102، والتاج: 23/ 296).
26	خيل: الأَخْيَل: طَائِر اخضر. وعَلى جناحيه لُمْعَةٌ تخَالف لَونه، سُمِّي بذلك للخيلان.(المحكم: 5/ 260، واللسان: 11/ 229).
27	درج: الدَّرَّاج: الْقُنْفُذ؛ لِأَنَّهُ يدرج ليلته جَمِيعًا، صفة غالبة. (المحكم: 7/ 319، واللسان: 2/ 267، والتاج: 5/ 555).
28	دهم: الأَدهَمُ: فرس عنترة بن مُعَاوِيَة، صفة غالبة. (المحكم: 4/ 275، واللسان: 12/ 212، والتاج: 32/ 193).
29	دهم: الدَّهْماءُ: فَرَسُ مَعْقِل بنِ عَامِر ، صِفَةٌ غالِبَة. (التاج: 32/ 194).
30	ذرع: المُذَرَّعَةُ: الضبع، لتخطيط ذراعيها صفة غالبة. (المحكم: 2/ 78، واللسان: 8/ 94، والتاج: 21/ 15).
31	رزح: المِرْزِحُ: الصَّوْت، صفة غالبة. وفي اللسان: المِرْزَحُ. (المحكم: 3/ 223، واللسان: 2/ 448، والتاج: 6/ 392).
32	رعف: الرَّاعِفُ: طرف الأرنبة، لتقدمه، صفة غالبة، وَقيل: هُوَ عَامَّة الْأنف. (المحكم: 2/ 119، واللسان: 9/ 123، والتاج: 23/ 352).
33	رعف: الرَّواعِفُ: الرماح، صفة غالبة أَيْضا إِمَّا لتقدمها وَإِمَّا لسيلان الدَّم مِنْهَا. (المحكم: 2/ 120، واللسان: 9/ 123، والتاج: 23/ 354).
34	رعي: رَاعِي الْمَاشِيَة: حافظها، صفة غالبة. (المحكم: 2/ 238، واللسان: 14/ 325، والتاج: 38/ 167).
35	رقط: الأَرقط: النمر للونه، صفة غالبة غَلَبَة الاسْم. (المحكم: 6/ 269، واللسان: 7/ 304، والتاج: 19/ 308).
36	ربع: الرِّبْعُ: فَرَسُ عَمرو بْنِ عُصْمٍ صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (اللسان: 8/ 140، والتاج: 21/ 138).
37	سبب: السَّبَّابَةُ الإِصْبَعُ التي بين الإِبهام والوُسْطَى صِفَةٌ غالبةٌ. (المحكم: 8/ 423، واللسان: 1/ 456، والتاج: 3/ 35).
38	سبح: السَّوابِحُ: الْخَيل لِأَنَّهَا تسبحُ، وَهِي صفة غالبة. (المحكم: 3/ 210، واللسان: 2/ 470).
39	سحل: المِسْحَلُ، عير الفلاة، مِنْهُ، وَهُوَ صفة غالبة. (المحكم: 3/ 192، واللسان: 11/ 329، والتاج: 29/ 189).
40	سرا: والسَّارِيَة: السَّحَابَةُ تُمْطِر لَيْلًا، فاعِلة مِنَ السُّرى سَيرِ اللَّيلِ، وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ. (اللسان: 14/ 382).
41	سمو: السُّمَاةُ الصَّيَّادُون صفة غالبة وقيل هم صَيَّادُو النهار خاصة. (المحكم: 8/ 623، واللسان: 14/ 400، والتاج: 38/ 301).
42	سوأ: يُقَالُ: كَلِمَةٌ سَيِّئَةٌ، وفَعْلَةٌ سيِّئة. (اللسان: 1/ 97).
43	سود: الأَسودُ أَخْبثُ الْحَيَّاتِ وأَعظمها وأَكلها وَهِيَ مِنَ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ حَتَّى استُعْمِل استِعْمال الأَسماءِ وجُمِعَ جَمْعَها.(المحكم: 8/ 600، واللسان: 3/ 226، والتاج: 8/ 226).
44	شجج: الشَّجِيج والمُشَجَّج: الوتد لشعثه، صفة غالبة. (المحكم: 7/ 174، واللسان: 2/ 304، والتاج: 6/ 56).
45	شحج: المِشْحَجُ والشَّحَّاجُ، الْحمار الوحشي، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 56، واللسان: 2/ 305، والتاج: 6/ 58).
46	شعث: الأَشْعَثُ: الوتد، صفة غالبة غَلَبَة الاسْم. (المحكم: 1/ 355، واللسان: 2/ 161، والتاج: 5/ 280).
47	شقر: الشقراء: اسْم فرس ربيعَة بن أَبِي، صفة غالبة. (المحكم: 6/ 159، واللسان: 4/ 421).
48	شهل: الأَشْهَلُ: رجل من الْأَنْصَار، صفة غالبة أَو مُسَمّى بهَا. (المحكم: 4/ 188، واللسان: 11/ 373).
49	صفر: الصَّفْراءُ فَرَسُ الحارثِ بن الأَصَمِّ صِفَةٌ غالِبةٌ. (المحكم: 8/ 308، واللسان: 4/ 465، والتاج: 12/ 327).
50	صقع: الأَصقع: طَائِر كالعصفور، فِي ريشه وَرَأسه بَيَاض. (المحكم: 1/ 152، واللسان: 8/ 202، والتاج: 21/ 344).
51	صمم: الأَصَمُّ رَجُلٌ صِفَةٌ غالِبةٌ. (المحكم: 8/ 279، واللسان: 12/ 346، والتاج: 32/ 523).
52	ضحو: الضواحِي من النّخل: مَا كَانَ خَارِج السُّور، صفة غالبة لِأَنَّهَا تضْحَى للشمس. (المحكم: 3/ 419 (ضحي)، واللسان: 14/ 478 (ضحا)، والتاج: 38/ 463 (ضحو)).
53	ضلل: الضَّالَّة مَا ضَلَّ مِنَ الْبَهَائِمِ لِلذَّكَرِ والأُنثى. (اللسان: 11/ 392).
54	طلي: الطَّلِيُّ: صِفَةٌ غالِبةٌ، كَسَّرُوه تكْسِيرَ الأَسماءِ، فَقَالُوا: طُلْيانٌ، كَقَوْلِهم: للجَدْول: سَرِيٌّ وسُرْيانٌ. (المحكم: 9/ 218، واللسان: 15/ 12، والتاج: 38/ 506).
55	عبب: اليَعْبُوبُ: فرسُ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ، صفةٌ غَالِبَةٌ. (اللسان: 1/ 574، والتاج: 3/ 302).
56	عذفر: العُذَافِرُ: الأَسدُ لشدَّتِه، صفةٌ غالبةٌ. (المحكم: 2/ 461، واللسان: 4/ 555، والتاج: 12/ 560).
57	عرف: المَعْرُوف: اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا عُرف مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ والإِحسان إِلَى النَّاسِ، وَكُلِّ مَا نَدَب إِلَيْهِ الشرعُ وَنَهَى عَنْهُ مِنَ الْمُحَسَّنات والْمُقَبَّحات. (اللسان: 9/ 240).
58	عرق: العَوارق: الأَضراس، صفة غالبة. (المحكم: 1/ 192، واللسان: 10/ 245، والتاج: 26/ 149)
59	عزف: العَزَّاف: رمل لبني سعد، صفة غالبة مُشْتَقّ من ذَلِكَ. (المحكم: 1/ 528، واللسان: 9/ 244، والتاج: 24/ 154).
60	عشي: العواشِي: الْإِبِل وَالْغنم الَّتِي ترعى بِاللَّيْلِ، صفة غالبة وَالْفِعْل كالفعل. (المحكم: 2/ 288، واللسان: 15/ 62، والتاج: 39/

	48).
61	عطس: العاطِسُ: الصُّبْح لِذَلِك، صفة غالبة. (المحكم: 1/ 463، واللسان: 6/ 142).
62	عطف: العاطفة: الرَّحِم، صفة غالبة. (المحكم: 1/ 551، واللسان: 9/ 249، والتاج: 24/ 170).
63	عقل: الْعَاقِلَةُ: هُم العَصَبة، وَهُمُ الْقَرَابَةُ مِنْ قِبَل الأَب الَّذِينَ يُعْطُون دِيَةَ قَتْل الخَطَإِ، وَهِيَ صفةُ جَمَاعَةٍ عَاقلةٍ، وأَصلها اسْمُ فاعلةٍ مِنَ العَقْل وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ. (اللسان: 11/ 460).
64	علق: العَلُوق: مَا يَعْلَقُ بالإنسان. والعَلُوقُ: الْمنية، صفة غالبة. (المحكم: 1/ 211، واللسان: 10/ 265، والتاج: 26/ 194).
65	علو: والعَلاةُ: فرسُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَة، صِفَةٌ غالبة. (اللسان: 15/ 93.).
66	عوج: العُوجُ: القوائم. صفة غالبة. (المحكم: 2/ 282، واللسان: 2/ 333، والتاج: 6/ 128.).
67	عوص: العَوِيصُ صِفَةٌ غالبةٌ تَجْرِي مَجْرَى الاسْمِ. (المحكم: 8/ 387 (صوب)، واللسان: 1/ 537 (صوب)، والتاج: 3/ 216، (صوب)).
68	عين: العِينُ: بقر الْوَحْش كَذَلِك صفة غالبة. (المحكم: 2/ 249، واللسان: 13/ 302، والتاج: 35/ 453).
69	غرر: الغَرّاء: فرس طريف بن تَمِيم، صفة غالبة. (المحكم: 5/ 366، واللسان: 5/ 21، والتاج: 13/ 228).
70	غرر: الغَرُور: الدُّنيا، صفة غالبة. (المحكم: 5/ 360، واللسان: 5/ 12، والتاج: 13/ 215).
71	غسق: الغَسَّاق، كالغاسِق، وَكِلَاهُمَا صفة غالبة. (المحكم: 5/ 382، واللسان: 10/ 289، والتاج: 26/ 253).
72	غشو: الغشواء: فرس حسان بن سَلمَة، صفة غالبة. (المحكم: 6/ 32، واللسان: 15/ 126، والتاج: 39/ 167).
73	غضف: الغُضف: كلاب الصَّيْد، من ذَلِك، صفة غالبة. (المحكم: 5/ 409، واللسان: 9/ 267، والتاج: 24/ 215).
74	غيف: المُغَيَّف أو المتغيف: فَرَسٌ لأبي فَيْد بْنِ حَرْمَلٍ صِفَةٌ غَالِبَةٌ مِنْ ذَلِكَ. (اللسان: 9/ 272، والتاج: 24/ 230).
75	فتن: الفاتِنُ: الشَّيْطانُ؛ لأَنَّه يُضِلُّ العِبادَ، صفةٌ غالِبَةٌ. (المحكم: 9/ 501، واللسان: 13/ 318، والتاج: 35/ 495).
76	فجع: الفاجع: الْغُرَاب، صفة غالبة، لِأَنَّهُ يَفْجَع لنعيبه بالبين. (المحكم: 1/ 338، و اللسان: 8/ 246، والتاج: 21/ 476).
77	فدع: الأَفْدَعُ: الظَّلِيم، لانحراف اصابعه، صِفَةٌ غالبة. (المحكم: 2/ 24، والتاج: 21/ 479).
78	فطح: الأَفْطَحُ: الثور، لِذَلِك، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 244، واللسان: 2/ 546، والتاج: 7/ 23).
79	فعل: الفَعَلَةُ: صفة غالبة على عَمَلَةِ الطين والحفر وَنَحْوهمَا لأنهم يَفْعلون. (المحكم: 2/ 163، واللسان: 11/ 528، والتاج: 30/ 184).
80	فغر: الفاغر: دويبة ابرق الْأَنف يَلْكع النَّاس، صفة غالبة كالغارب. (المحكم: 5/ 503، واللسان: 5/ 60، والتاج: 13/ 333).
81	قدح: القادِحُ: العَفَنُ، وَكِلَاهُمَا صِفَةٌ غالبةٌ. (المحكم: 2/ 569، واللسان: 2/ 555، والتاج: 7/ 40).
82	قرح: القارِحُ: ذكر الْإِنْسَان، صفةٌ غالبة. (المحكم: 2/ 564، واللسان: 2/ 563، والتاج: 7/ 59).
83	قلح: الأَقْلَحُ: الْجعل، لقذر فِي فِيهِ، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 12، واللسان: 2/ 565، والتاج: 7/ 61).
84	كبر: الكبائر: الذنوب الكبيرة القبيحة، واحدتها الكبيرة.(اللسان: 5/ 129).
85	كفت: كافت: غَار كَانَ فِي جبل يأوى إِلَيْهِ اللُّصوص يكفتون فِيهِ الْمَتَاع: أَي يضمونه، صفة غالبة. (المحكم: 6/ 774، واللسان: 2/ 79، والتاج: 5/ 64).
86	كفر: الكفارة: وهي الفَعْلَة والخَصْلة الَّتِي مِنْ شأْنها أَن تُكَفِّر الْخَطِيئَةَ. (اللسان: 5/ 149).
87	كمت: الكميت: فرس المعجب بن سُفْيَان، صفة غالبة. (المحكم: 6/ 782، و اللسان: 2/ 81).
88	لحد: المُلْحودُ: كاللَّحْدِ، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 261، واللسان: 3/ 388، والتاج: 9/ 134).
89	لحص: لَحاصِ اسمُ الشدةِ والداهيةِ.(الصحاح: 3/ 1055، واللسان: 7/ 86، والتاج: 18/ 142).
90	لعن: اللَّعِينُ: الشَّيْطَان صفة غالبة لِأَنَّهُ طُرد من السَّمَاء. وَقيل: لِأَنَّهُ أُبعد من رَحْمَة الله. (المحكم: 2/ 158، واللسان: 13/ 388، والتاج: 36/ 119).
91	مضغ: المواضغ: الاضراس، لمضغها، صفة غالبة. (المحكم: 5/ 418، واللسان: 8/ 451، والتاج: 22/ 571.).
92	مطر: المُتَمَطِّر: فرسٌ لبَنِي سَدُوسٍ، صِفَةٌ غالبةٌ. (المحكم: 9/ 167، واللسان: 5/ 180، والتاج: 14/ 135.).
93	ملأ: المَلأ عَلَى هذَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (المحكم: 10/ 415، واللسان: 1/ 159، والتاج: 1/ 436.).
94	موه: الماوِيَّة: الْمرْآة، صفة غالبة لصفائها، حَتَّى كَأَن المَاء يجْرِي فِيهَا. (المحكم: 4/ 445، واللسان: 13/ 543، والتاج: 36/ 508).
95	نبخ: النَّبخاءِ هِيَ الرَّابِيَةُ (الرِّخْوَةُ لَا مِنَ الرَّمل بل مِن جَلَدِ الأَرْضِ ذاتِ الحِجَارَة). (التاج: 7/ 350).
96	نبض: النابِضُ العَصَبُ صِفَة غالِبةٌ. (المحكم: 8/ 213، واللسان: 7/ 235، والتاج: 19/ 68).
97	نحت: النَّحائتُ آبار مَعْرُوفَة، صفة غالبة لِأَنَّهَا نحِتَتْ أَي قطعت. (المحكم: 3/ 274، واللسان: 2/ 98، والتاج: 5/ 120).
98	نفخ: النَّفْخاء: أَرضٌ مُرْتَفعَة مَكرّمة، لَيْسَ فِيهَا رمل وَلَا حِجَارَة، وَالْجمع: النَّفّاخي، كُسِّر بتكسير الاسماء، لِأَنَّهَا صفة غالبة. (المحكم: 5/ 219، واللسان: 3/ 64).
99	نقق: النقاق: الضفدع، صفة غالبة تَقول الْعَرَب: اروى من النقاق: أَي الضفدع. (المحكم: 6/ 137، واللسان: 10/ 360، والتاج: 26/ 437).

00	نمر: النَّمِرَةُ بُرْدَةٌ مِنْ صُوفٍ يَلْبَسُهَا الأعراب. (اللسان: 5/ 236).
01	نمم: النَّمَّامُ نَبْتٌ طيب الريح صفة غالبة. (المحكم: 10/ 467، واللسان: 12/ 592، والتاج: 34/ 11).
02	همس: الهاجِس: الخاطر، صفة غالبة غَلَبَة الْأَسْمَاء. (المحكم: 4/ 149، واللسان: 6/ 246، والتاج: 17/ 26).
03	هزل: الهزلى:يقولون: انسابت الهزلى، أي: الحيَّاتُ، ولا واحد لها. (أساس البلاغة 2/ 373، والتاج: 31/ 134).
04	هضم: الهاضِم: مَا فِيهِ رخاوة أَو لين، صفة غالبة، وَقد هَضَمَه فانهضَم. (المحكم: 4/ 204، واللسان: 12/ 615، والتاج: 34/ 107).
05	هلبع: الهلابع: الذِّئْب لذاك صفة غالبة. (المحكم: 2/ 392، واللسان: 8/ 375، والتاج: 22/ 405).
06	وري: الوَارِي الشَّحْمُ السَّمِينُ صفةٌ غالبةٌ. (المحكم: 10/ 358، واللسان: 15/ 387، والتاج: 40/ 188).
07	وضح: الواضِحَةُ: الْأَسْنَان الَّتِي تبدو عِنْد الضحك، صفة غالبة. (المحكم: 3/ 473، واللسان: 2/ 634، والتاج: 7/ 214).
08	وقف: الواقفة: الْقَدَم، يَمَانِية، صفة غالبة. (المحكم: 6/ 578، واللسان: 9/ 360، والتاج: 24/ 476).
09	وهب: المَوْهُوبُ: الْوَلَد، صفة غالبة. (المحكم: 4/ 439، واللسان: 1/ 803، والتاج: 4/ 369).

هوامش البحث:

1- المقتضب: 3/ 368. وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 1/ 62.

2- الأصول في النحو: 2/ 133.

3- الكتاب: 3/ 270.

4- ينظر: الكتاب: 3/ 273.

5- شرح كتاب سيبويه: 1/ 62.

6- شرح المفصل: 3/ 55.

7- الكتاب: 1/ 228. وينظر: شرح كتاب سيبويه: 2/ 124.

8- ينظر: مقاييس اللغة: 1/ 226 (برق)، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 121، والدر المصون: 2/ 587، واللباب في علوم الكتاب: 4/ 389.

9- ينظر: الكتاب: 3/ 237.

10- شرح كتاب سيبويه: 3/ 466.

11- لمقتضب 2/ 228.

12 الصحاح: 2/ 614.

13 اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 189-190.

14 التبيان في إعراب القرآن: 1/ 216. وينظر فيه أيضا: 1/ 219، و 1/ 419، و 1/ 444، و 1/ 472، و 2/ 1240، و 2/ 1298.

15- ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بحث: الصفة الغالبة، للأستاذ: صلاح الدين الزعبلاوي، الجزء الرابع، المجلد الثالث والخمسون، أكتوبر، 1978م.

16-الكتاب: 2/ 345. وينظر: المقتضب 2/ 137-138، والأصول في النحو 2/ 177-178، وشرح كتاب سيبويه: 3/ 92، والمسائل البصريات: 2/ 838-839، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 553، وشرح أبيات سيبويه: 2/ 70، والبديع في علم العربية: 1/ 326، وأوضح المسالك: 3/ 288، وتمهيد القواعد: 7/ 3370، وشرح الأشموني: 2/ 328، وشرح التصريح: 2/ 127، وهمع الهوامع: 3/ 156، وحاشية الصبان: 3/ 102.

17- الكتاب: 2/ 345.

18- الخصائص: 2/ 368. وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 152.

19- شرح المفصل: 2/ 253.

20- شرح الرضي على الكافية: 2/ 324.

21- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 326، وشرح التصريح: 2/ 127.

22- اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 406.

23- إعراب القرآن (الجواهر) للباقولي: 1/ 286. وينظر: مغني اللبيب: 2/ 816.

24- ينظر: إعراب القرآن (الجواهر) للباقولي: 1/ 295.

25- المفصل في صنعة الإعراب: 152-156. وينظر: البديع في علم العربية: 1/ 327، وشرح المفصل: 2/ 253، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 290- 291.

26- شرح المفصل: 2/ 256.

27- شرح المفصل: 2/ 256- 257.

28 شرح الرضي على الكافية: 1/ 127- 128.

29- البحر المحيط: 1/ 110.

30- البحر المحيط: 9/ 340. وينظر: روح المعاني 13/ 42.

31- دراسات في النحو: 640.

32- ديوان الشماخ: 321.

33-المحكم: 2/ 158 (لعن).

34-اللسان: 1/ 298 (حجب).

35-المحكم: 1/ 338 (فجع).

36-المحكم: 2/ 120 (رعف).

37- المحكم: 3/ 419 (ضحو).

38- ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 310.

39- ينظر: توضيح المقاصد: 1/ 445، وأوضح المسالك: 1/ 103، وشرح التصريح: 1/ 170، وشرح الأشموني: 1/ 150.

40- ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 311.

41-الأصول في النحو: 2/ 27.

42- الكتاب: 2/ 24.

43- شرح كتاب سيبويه: 2/ 354- 355.

44- الكتاب: 2/ 24.

45- الكتاب: 2/ 28. وينظر: شرح المفصل: 2/ 43، وشرح التسهيل: 3/ 315.

46- ينظر: إعراب لامية الشنفرى: 84، وشرح التسهيل: 1/ 196، وارتشاف الضرب: 1/ 291، وشرح التصريح: 1/ 102.

47- ينظر: الخصائص: 3/ 262، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1/ 416، وأوضح المسالك: 1/ 169.

48- النحو الوافي: 1/ 387.

49- توضيح المقاصد والمسالك: 1/ 445، وينظر: إرشاد السالك: 1/ 150، وشرح التصريح: 1/ 102، والنحو الوافي: 1/ 232.

50- ينظر: النحو الوافي: 1/ 232.

51- الكليات: 546.
52- شرح المفصل: 4/ 132.
53- ينظر الخلاف في هذين الاسمين ونحوهما في: الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 131، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 129، وارتشاف الضرب: 4/ 1939، وتمهيد القواعد: 8/ 3990.
54- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 256، والنحو الوافي: 1/ 434.
55- الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 300.
56- المعجم الوسيط: 2/ 658 (غلب).
57- الكتاب: 3/ 244.
58- شرح كتاب سيبويه: 4/ 14. وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 3/ 244.
59- الأصول في النحو: 1/ 157.
60- ديوانه: 55.
61- شرح كتاب سيبويه: 4/ 41.
62- شرح الرضي على الكافية: 3/ 111.
63- ينظر: المحكم: 4/ 188، واللسان: 11/ 373.
64- ينظر: المحكم: 6/ 159، واللسان: 4/ 421.
65- ينظر: اللسان: 1/ 574، والتاج: 3/ 302.
66- شرح المفصل: 1/ 228.
67- ينظر: شرح التصريح: 1/ 170.
68- شرح المفصل: 2/ 378.
69- ينظر: التذييل والتكميل: 3/ 65، وهمع الهوامع: 1/ 332.
70- ينظر: شرح الأشموني: 1/ 150.
71- ينظر: إرشاد السالك: 1/ 150.
72- ينظر: شرح الأشموني: 1/ 150.
73- ينظر: الكتاب: 1/ 425، والأصول في النحو: 2/ 5، وشرح أبيات سيبويه 1/ 73، والبديع في علم العربية: 1/ 295.
74- ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 113، وشرح المفصل: 2/ 126-128، وأمالي ابن الحاجب: 1/ 386، وشرح التسهيل: 3/ 225، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 206، وارتشاف الضرب: 4/ 1799- 1804، وتوضيح المقاصد والمسالك: 2/ 786، وأوضح المسالك: 3/ 74.
75- ينظر: شرح التصريح: 1/ 680، ونحو إتقان الكتابة باللغة العربية: 105.
76- شرح الأشموني: 3/ 32.
77- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2198، وتوضيح المقاصد: 2/ 1073(هامش: 2).
78- العين: 3/ 124 (صحب).
79 النحو الوافي: 1/ 209.
80- الكتاب: 3/ 563. وينظر: الأصول في النحو: 2/ 428.
81- نظر: عمدة الكتاب: 268، وشرح كتاب سيبويه: 4/ 298، والتعليقة على كتاب سيبويه: 4/ 64، والعدد في اللغة : 48، وشرح التسهيل: 2/ 400، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1666، والتذييل والتكميل: 9/ 300، وتمهيد القواعد: 5/ 2419.
82- شرح التصريح: 2/ 453.
83-ينظر: المحكم: 9/ 279، واللسان: 1/ 370 (دبب).
84-الصحاح: 1/ 124 (دبب).
85-تفسير القرطبي 1/ 170.
86-ينظر: الكشاف: 3/ 572، والمحرر الوجيز: 2/ 28، وأنوار التنزيل: 4/ 243، وغرائب القرآن: 5/ 488، وإرشاد العقل السليم: 7/ 126.
87- دراسات في النحو: 642.
88-أمالي ابن الشجري: 2/ 358. وينظر: تمهيد القواعد: 8/ 4072.
89-الصحاح: 2/ 614 ، واللسان: 4/ 139، (جعر).
90-اللسان: 4/ 139، والتاج: 25/ 192، (حلق).
91-ينظر: الكشاف: 1/ 43، وإعراب القرآن (الجواهر) للباقولي: 1/ 286، ومدارك التنزيل: 1/ 43، والبحر المحيط: 1/ 70، وغرائب القرآن: 1/ 147، وروح البيان: 1/ 41، وفتح القدير: 1/ 21، ومحاسن التأويل: 1/ 245.
92- شرح كتاب سيبويه: 4/ 343.
93- المفصل في صنعة الإعراب: 299- 300. وينظر: شرح المفصل: 4/ 138.
94- شرح الرضي على الكافية: 3/ 462-463.
95-الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 349.
96-التذييل والتكميل: 10/ 284. وينظر: تمهيد القواعد: 6/ 2692.
97- خزانة الأدب: 8/ 296.
98- شرح كتاب سيبويه: 5/ 133.
99- شرح كتاب سيبويه: 4/ 370.
100- شرح المفصل: 3/ 250. وينظر: المقتضب 2/ 218، والأصول في النحو: 2/ 421، والبديع في علم العربية: 2/ 126، واللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 190.
101- شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 119.
102- شرح المفصل: 3/ 307.
103- المحكم: 2/ 238 (رعي).
104 ينظر: مقاييس اللغة: 1/ 226 (برق)، مشكل إعراب القرآن: 1/ 231، واللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 189، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 2/ 167، واللسان: 8/ 202 (صقع).
105- المحكم: 7/ 323 (جدل).
106- النهاية في غريب الحديث والأثر: 2/ 419. وينظر: شرح سنن أبي داود للعيني 4/ 153، والتاج: 8/ 226.
107- إعراب لامية الشنفرى: 84.
108- سنن الترمذي: 3/ 21 (باب ما جاء في زكاة الخضراوات).
109- المحكم: 5/ 41 (خضر). وينظر: شرح المفصل: 3/ 309.
110- مفاتيح الغيب: 16/ 126.
111- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 444.
112- البحر المحيط: 1/ 111.

مصادر البحث ومراجعه

- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998م.
- إرشاد السالك، ابن قيم الجوزية (ت 767 هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1373 هـ - 1954 م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم =تفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط، د.ت.
- الأصول في النحو، ابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت، د.ط، د.ت.

–إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت 543هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، ط4، 1420 هـ.

–إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1، 1404هـ -1984م.

–أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1413 هـ - 1991 م.

–أنوار التنزيل وأسرار التأويل =تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت 685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1418 هـ.

–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ابن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د.ط، د.ت.

–البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. (ت 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، ط: 1420هـ.

–البديع في علم العربية، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت 606 هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.

–تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

–التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تح : علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.

–التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي. (ت هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ودار كنوز إشبيليا، ط1، د.ت.

–التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ (ت 377هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ - 1990م.

–الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.

–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، تح:د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام- القاهرة، ط1، 1428 هـ.

–توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.

–حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م.

–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.

–الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.

–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.

–دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي، اتحاد الكتاب العرب – دمشق.

–ديوان الشماخ بن ضرار، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف – القاهرة، ط1، 1968م.

–ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، 1977م.

–روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت 1127هـ)، دار الفكر – بيروت.

–روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني= تفسير الالوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الالوسي (ت1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ.

–سنن الترمذي، محمد بن عيسى. الترمذي (ت 279هـ)، تح وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط2، 1395 هـ - 1975م.

–شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (ت 385هـ)، تح: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر – القاهرة، 1394 هـ - 1974 م.

–شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى. أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.

–شرح التسهيل، أبو عبد الله، جمال الدين بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، ط1، 1410هـ - 1990م.

–شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.

–شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ) تح: د. يوسف حسن عمر، طبعة: جامعة قار يونس - ليبيا ، 1395 - 1975 م.

–شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي (ت 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، ط1، د.ت.

—شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت643ه)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2001.

—شرح سنن أبي داود، بدر الدين محمود بن أحمد العينى (ت 855هـ)، تح: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1420 هـ - 1999 م.

—شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ)، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م.

—شرح كتاب سيبويه للرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ)، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، 1418 هـ - 1998 م.

—شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008 م.

—الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.

—العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، تح: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1413هـ 1993م.

—عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان ، ط1، 1425 هـ - 2004 م.

—غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت 850هـ)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه – بيروت، ط1، 1416 هـ.

—فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414 هـ.

—الكتاب، سيبويه (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م.

—الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407 هـ .

—الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت 1094هـ)، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

—الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732 هـ)، تح: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية – بيروت، 2000 م.

—اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تح: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.

—اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي الدمشقي (ت 775هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1419 هـ -1998م.

—لسان العرب، ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.

—مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بحث: الصفة الغالبة، الأستاذ: صلاح الدين الزعبلاوي، الجزء الرابع، المجلد الثالث والخمسون، اكتوبر، 1978م.

—محاسن التأويل=تفسير القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت 1332هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418 هـ .

—المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ا بن عطية الأندلسي (ت 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422 هـ .

—المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت: 458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000 م.

—مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت710هـ)، تح: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب- بيروت،ط1، 1419 هـ - 1998م.

—المسائل البصريات، ابو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405 هـ - 1985 هـ

— مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1405.

—المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م.

—المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى وزملائه)، طبعة: دار الدعوة- القاهرة.

—مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.

—مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ .

—المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993.

—مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- دمشق، 1399هـ - 1979م.

—المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

–نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية، مكي الحسيني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط3، 2015م.

–النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، ط15.

–النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م

–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.